الأمم المتحدة

S/2020/36*



Distr.: General
14 January 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2020 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان

يتشرف فريق الخبراء المعني بالسودان بأن يحيل طيه، وفقاً للفقرة 2 من قرار المجلس 2455 (2019)، التقرير الختامي عن أعماله.

وقد قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، ونظرت فيه اللجنة في 10 كانون الثاني/يناير 2020.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) توماس بيفوولي **وانجالا**
المنسق
فريق الخبراء المعني بالسودان

(توقيع) بريسيلا **سيزاي**
خبيرة

(توقيع) فانسان **دراك**
خبير

(توقيع) نيكولاي **دوبرونرافين**
خبير

(توقيع) راجيف **ياداف**
خبير

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 20 كانون الثاني/يناير 2020.

19-22329 (A) 200120 200120



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. وواصل الفريق مراقبة التطورات في دارفور والمنطقة وفقًا لولايته.

وفي أعقاب التغيرات السياسية التي وقعت في السودان، دخلت عملية السلام في دارفور مرحلة جديدة، شاركت فيها معظم الحركات المسلحة، باستثناء حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. ووُوجهت تحديات مختلفة خلال عملية السلام، تعزى جزئيا إلى التأثيرات الخارجية المتضاربة على الحركات المسلحة وحكومة السودان. وأدت هذه التأثيرات إلى تأخير اختيار مكان للمحادثات ووسيط وطرائق لعملية السلام.

وظلت الحالة الإقليمية إلى حد كبير دون تغيرات وإلى حد ما مواتية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام في دارفور. وأعربت الدول المجاورة كلها عن دعمها لعملية السلام. وساعد كل من جنوب السودان وتشاد، على وجه الخصوص، في تيسير المحادثات بين حكومة السودان والحركات الدارفورية.

وعلى الرغم من عدم اندلاع أي أعمال عنف على نطاق واسع، اتسمت الحالة الأمنية في دارفور بزيادة في الحوادث الأمنية المحلية، بما في ذلك المناوشات بين المجتمعات المحلية؛ وهجمات الميليشيات على المدنيين؛ والتوترات في المخيمات الرئيسية للمشردين داخليا؛ والاشتباكات في منطقة جبل مرة بين قوات الأمن والميليشيات المتحالفة معها وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وكذلك داخل جناح عبد الواحد نفسه؛ وعدة هجمات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوكالات الإنسانية. وفي جبل مرة، تمكنت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد من بناء قدراتها نتيجة لتمويل جديد.

وعززت الجماعات المسلحة الدارفورية التي تنشط في ليبيا قدراتها العسكرية بشكل كبير عن طريق اقتناء معدات جديدة والانخراط في التجنيد على نطاق واسع. وما فتئت تشارك في اشتباكات وعمليات عسكرية مختلفة إلى جانب الأطراف المتحاربة الليبية. وما وجود الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان الآن سوى أثر من آثار الماضي إذ لم تعد سلطات جنوب السودان تقدم لها أي دعم مجد. وفي هذا التقرير، وثق الفريق نظاما للابتزاز والاحتجاز وضعته حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جنوب السودان، ويستهدف المغتربين الدارفوريين.

واستمرت بلا هوادة انتهاكات وتجاوزات مختلفة لحقوق الإنسان. وكانت أعمال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والبدني شائعة، وكثيرا ما كانت تُستخدم كأساليب لمنع المجتمعات المحلية من الوصول إلى مزارعها والمشاركة في أنشطة أخرى لكسب الرزق. وتفاقمت هذه الانتهاكات والتجاوزات بسبب انعدام الدعم الطبي والنفسي – الاجتماعي وغيرهما من أشكال الدعم المتاحة للناجين. وواصلت قوات الأمن التابعة لحكومة السودان ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، مما يشير إلى افتقار إلى الروح المهنية ووجود ثقافة الإفلات من العقاب. وظلت الميليشيات تشكل تهديدا أمنيا للعديد من المجتمعات المحلية، بما في ذلك المشردون داخلياً. ووثق الفريق انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها جناح

عبد الواحد في جبل مرة، مما أدى إلى تشريد مدنيين جدد وإعادة تشريد مدنيين مرة أخرى. وظلت هناك تحديات فيما يتعلق بعودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة السودان انتهاك حظر توريد الأسلحة بشكل روتيني من خلال نقل الأسلحة إلى دارفور، مبررة عمليات النقل هذه بوجود ضروريات أمنية. وظلت الجماعات والميليشيات المسلحة في دارفور تحصل على الأسلحة من داخل السودان. وظلت الحدود بين السودان والبلدان المجاورة سهلة الاختراق، مما مكن من القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي ما فتئت تؤثر على الأمن والاستقرار في دارفور والمنطقة.

وبسبب عدم التعاون بين حكومة السودان وحكومات أخرى في المنطقة، ظل رصد وتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول يشكلان تحديا. وظلت أنشطة المرتزقة وأعمال التهريب في ليبيا المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة الدارفورية. وما فتئت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهي الجماعة المتمردة الوحيدة النشطة داخل دارفور، تعاني من فقدان للإيرادات الضريبية بسبب الاقتتال الداخلي بين الفصائل والتوترات في مخيمات المشردين داخليا. ومع ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت من تمويلها من خلال أنشطة تعدين الذهب في جنوب شرق جبل مرة.

المحتويات

الصفحة

* تُعمّم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا – مقدمة

1 – على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن 2455 (2019)، هذا هو التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان، الذي أنشئ عملا بالقرار 1591 (2005) وجُددت ولايته بموجب القرار 2455 (2019). وترد التفاصيل الكاملة لولاية الفريق في المرفق 1.

2 – وبعد تعيين أعضاء الفريق، اجتمع في نيويورك، في نيسان/أبريل 2019، لتقديم إحاطة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن برنامج عمله. وأعد الفريق تقريرا مؤقتا، قدمه إلى اللجنة في 16 آب/أغسطس 2019. وقدم أيضا إلى اللجنة تقريرين فصليين عن آخر المستجدات، على النحو المطلوب في الفقرة 2 من القرار 2455 (2019).

3 – وسعيا إلى تنفيذ ولايته، اجتمع الفريق مع محاورين مختلفين (من بينهم ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني في دارفور والحركات المسلحة الدارفورية) في إثيوبيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وبلجيكا، وتشاد، وجنوب السودان، وسويسرا، وفرنسا، وقطر، وكينيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

4 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه الفريق عدة تحديات منعته من السفر إلى السودان، وبالتالي من إجراء تحقيقاته بطريقة مستفيضة. واقتصر سفر أعضاء الفريق إلى السودان على زيارة لمنسق الفريق لمرافقة رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) ووفدها خلال زيارتها الرسمية إلى الخرطوم ودارفور في الفترة من 10 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد أعاق سفرَ أعضاء الفريق إلى السودان عدم إصدار السودان للتأشيرات، والإشعارات الأمنية التي قدمتها إدارة شؤون السلامة والأمن في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2019، وتخفيضات ميزانية الأمم المتحدة.

5 – وفي نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2019، أجرى الفريق، في نيويورك، أنشطة تحاور إيجابية مع الدول الأعضاء، شملت عقد اجتماعات ثنائية مع الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة. ويعرب الفريق عن تقديره للدعم الذي قدمته الأمانة العامة والدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – المنهجية

6 – عمل الفريق بشكل يتوافق توافقا تاما مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). وما فتئ يجمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة لنظام الجزاءات من مصادر متعددة. وتواصل الخبراء مع محاورين مختلفين، بمن فيهم حكومة السودان، وقادة الحركات المسلحة، والمشردون داخليا واللاجئون، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وهيئات الأمم المتحدة.

7 – وبالنظر إلى القيود المفروضة على الوصول إلى السودان، بما في ذلك دارفور، ركز الفريق، خلال فترة ولايته، على الاجتماعات مع المصادر خارج السودان، وإجراء المقابلات الهاتفية، والتراسل مع المحاورين، ورصد المصادر المفتوحة، والتحقق من المعلومات المتاحة حيثما أمكن ذلك. وأبقى الفريق على المصطلحات مثل ''القبيلة''، و ''البدو'' وأسماء الأشخاص والأماكن كما قدمتها المصادر المختلفة. ولا يعكس هذا الاستخدام بالضرورة آراء الفريق.

8 - وقد طبق العديد من المحاورين مصطلح ''الميليشيات'' على قوات الأمن التابعة للدولة غير القوات المسلحة السودانية، مثل قوات الدعم السريع والشرطة الاحتياطية المركزية. ويعرف الفريق الميليشيات بأنها جماعات مسلحة ليس لها أي صفة رسمية.

ثالثا - عملية السلام

9 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت عملية السلام في دارفور بالعوامل التالية:

(أ) التطورات السياسية العامة في السودان قبل ومنذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير واعتقاله؛

(ب) الاحتجاجات المحلية والأنشطة السياسية غير العنيفة في دارفور التي نظمتها قوى الحرية والتغيير، وتجمع المهنيين السودانيين، ولجان المقاومة، والحركات المسلحة؛

(ج) مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية، مما أثر على مواقف الحركات المسلحة فيما يتعلق بطرائق عملية السلام.

ألف - ديناميات عملية السلام

10 - في الأشهر القليلة الأولى من عام 2019، توقفت عملية السلام بسبب التطورات السياسية في السودان. ففي نيسان/أبريل 2019، فقدت الحركات المسلحة خصمها الرئيسي، أي الرئيس السابق السيد البشير وإدارته. وانضمت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع رسمياً إلى الثورة وشكلتا المجلس العسكري الانتقالي، وأطاحتا بالسيد البشير.

11 - واتصل كل من السلطات السودانية الجديدة، والمجلس العسكري الانتقالي، وحكومة السودان الجديدة (مجلس السيادة برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ومجلس الوزراء برئاسة عبد الله حمدوك)، بجميع الحركات المسلحة. وتم تعيين الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف بـ ''حميدتي''، رئيسا للجنة التابعة للمجلس العسكري الانتقالي المكلفة بعملية السلام. وفي تموز/يوليه 2019، أطلق المبادرة السودانية للسلم والمصالحة.

12 - وكرد فعل على اقتراحات قدمتها السلطات في الخرطوم، أجرت الجبهة الثورية السودانية، التي تضم في صفوفها، من بين مكونات أخرى، حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، محادثات مع المجلس العسكري الانتقالي في أبو ظبي. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2019، اجتمعت الجبهة الثورية السودانية وقوى الحرية والتغيير في أديس أبابا لمناقشة الحالة في السودان. واتهم كل من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وتجمع قوى تحرير السودان[1]، اللذين وقعا ميثاق تحالف في 30 حزيران/يونيه 2019، المجلس العسكري الانتقالي باختطاف الثورة.

13 - وفي 17 آب/أغسطس 2019، وقع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير إعلانا مشتركا في الخرطوم. ووفقا لهذا الإعلان، ينبغي للسلطات الاتحادية والحركات المسلحة أن تتوصل خلال

(1) المعروف أيضا بـ ''تحالف قوى تحرير السودان''.

الأشـــهر الســـتة الأولى من الفترة الانتقالية إلى اتفاق ســـلام لإنهاء الحرب التي دامت عقدا من الزمن في السـودان. ورفضـت حركة جيش تحرير السـودان/عبد الواحد الاتفاق المبرم بين المجلس العسـكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، إذ أنها تنظر إليه على أنه اتفاق نخب على حســـاب المحتجين والمناطق المهمشـــة في السودان.

14 - ومن خلال الوساطة الدولية (جنوب السودان، وإثيوبيا، ومصر، ودول أخرى في المنطقة، والدول المهتمة، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة)، بدأت الجبهة الثورية السـودانية والسـلطات السـودانية الجديدة مناقشـات رسمية بشـأن اسـتئناف محادثات السـلام. وعُقدت الجولة الأولى من الاجتماعات في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

15 - ورفضــت حركة جيش تحرير الســودان/عبد الواحد الدعوة للمشــاركة في اجتماعات جوبا. ومع ذلك، أشـار الإعلان الختامي إلى الحركات المشـاركة وحركة جيش تحرير السـودان/عبد الواحد بوصـفها من ''الموقعين''؛ وإلى أنه لن تشــارك أي حركات إضــافية في الجولات المقبلة من الاجتماعات إلا إذا وافقت على ذلك القوى المدرجة أسماؤها في الإعلان. وأدى هذا الشـرط إلى احتجاجات للفصـائل التي لم تشـارك في الاجتماعات المعقودة في جوبا.

16 - وجعلت التوترات الإقليمية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة وبين المملكة العربية الســـعودية وقطر من جهة أخرى، من الأصـــعب على الحركات الدارفورية أن تقرر مكان الجولات القادمة من الاجتماعات مع حكومة السودان، وطرحت أيضا صعوبات في توصـل الحركات إلى موقف موحد بشـــأن وثيقة الدوحة للســـلام في دارفور. ولم يكن من اليســـير الاتفاق على مكان مقترح (أبو ظبي أو جوبا أو الدوحة أو أي مكان آخر) بين الحركات المسـلحة، التي تلقت دعما ماديا وماليا من جهات إقليمية راعية مختلفة. ولم يتخذ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة موقفا رسميا بشـأن مسـألة المكان، ولكنهما أيدا جهود جنوب السودان باعتباره الوسيط الجديد بحكم الواقع.

17 - وأدت الخلافات المســـتمرة داخل الجبهة الثورية الســـودانية وداخل المجتمع الدولي إلى تأخير في تنظيم الجولة الثانية من الاجتماعات مع حكومة السودان الجديدة. وفي آخر المطاف، قام الوسيط الجنوب الســـوداني بتأجيل الجولة الثانية، التي كان من المقرر عقدها في جوبا في 21 تشـــرين الثاني/نوفمبر، حتى 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي وقت تقديم هذا التقرير، كانت المشاورات في جوبا متواصلة.

18 - وسـيكون تمثيل المشـردين داخلياً واللاجئين في عملية السـلام الحالية مسـألة هامة بالنسـبة لحل النزاع على المدى الطويل. ولا تزال مكونات مختلفة من الجبهة الثورية السودانية تدعي أن لها فئة مؤيدة في مخيمات المشـردين داخلياً واللاجئين، ولكنها في الواقع فقدت نفوذها هناك وتحاول فقط اسـتعادته الآن. وحتى جناح عبد الواحد، الذي كان يحظى بدعم قوي في العديد من مخيمات المشـــردين داخلياً، قد فقد بصـــورة متزايدة نفوذه هناك على مدى الســـنوات القليلة الماضـــية. وتعهد المنشـــقون الجدد عن جناح عبد الواحد (انظر الفقرة 59 أدناه) بجعل قضية المشردين داخلياً في صميم برنامجهم، ولكنهم لا يزالون في طور تنظيم أنفسهم، وهم ليسوا جزءاً من الجبهة الثورية السودانية أو عملية السلام حتى الآن.

باء – الوضع فيما يتعلق بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور والمؤسسات ذات الصلة

19 – يظل الوضع فيما يتعلق بوثيقة الدوحة غير واضح. فبالنسبة لبعض الحركات، مثل حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، لم تعد وثيقة الدوحة ذات أهمية بعد التغيرات السياسية في السودان. وعلى العكس من ذلك، ظلت حركة العدل والمساواة تعتبر وثيقة الدوحة أساس عملية السلام، لا سيما في غياب قرارات جديدة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسألة.

20 – وكانت اللجان المنبثقة عن وثيقة الدوحة بالفعل ضعيفة أو غير نشطة في عام 2018[2]. ومنذ حدوث التغيرات في الخرطوم، ظل دور هذه اللجان ضعيفا جدا، على الرغم من أن بعض لجان الولايات واصلت عملها. فعلى سبيل المثال، ووفقا لما أفادت به مصادر الفريق، سجلت لجنة العودة الطوعية إلى الوطن في شمال دارفور، في عام 2019، ثمانية طلبات جماعية لإعادة حوالي 000 56 مشرد داخلي إلى محليات الكومة، وكتم، وكبكابية، وطويلة، وأم برو. وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية والمالية السائدة، لم تتمكن اللجنة من الحصول على تمويل من حكومة السودان، ولم تتلق دعما خارجيا من أجل جهود الإعادة إلى الوطن هذه. ونتيجة لذلك، رجع العائدون إلى هذه المحليات بمبادرات شخصية.

21 – والحركات التي وقعت على وثيقة الدوحة وشاركت بعد ذلك في حكومة السيد البشير، مثل حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة/دبجو، ما فتئت تُستبعد من المرحلة الانتقالية السياسية الحالية. بيد أنها احتفظت بنفوذها السياسي بين أهالي دارفور وحافظت على علاقاتها مع الحركات غير الموقعة. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقعت حركة العدل والمساواة/دبجو مذكرة تفاهم مع حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في جوبا، بهدف تنسيق أنشطتهما خلال عملية السلام.

جيم – المصالحة بين المجتمعات المحلية

22 – استمرت جهود المصالحة بين المجتمعات المحلية التي تشارك فيها الحكومة المحلية والسلطات التقليدية، ولكن التوترات بين مختلف المجتمعات المحلية ظلت مرتفعة، ولا سيما بين البدو والمجتمعات المحلية المستقرة بشأن استخدام الأراضي (انظر الفرع الثامن أدناه).

رابعا – الديناميات الإقليمية

ألف – لمحة عامة

23 – ظلت الديناميات الإقليمية إلى حد كبير إيجابية ومواتية لعملية السلام في دارفور، ما عدا في ليبيا، حيث استمر النزاع بين الجيش الوطني الليبي وقوات حكومة الوفاق الوطني طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

24 – وبعد التغيرات السياسية في الخرطوم، وافقت الدول الأفريقية في حزيران/يونيه 2019 على التعليق المؤقت لعضوية السودان في الاتحاد الأفريقي. ورُفع التعليق في أيلول/سبتمبر 2019، عندما تم تشكيل حكومة السودان الجديدة ومجلس السيادة. وساهم الاتحاد الأفريقي في المحادثات بين السلطات في الخرطوم والقوى الثورية، بما في ذلك الحركات المسلحة.

---

(2) انظر S/2019/34، الفقرة 12.

25 - وســاهمت جامعة الدول العربية أيضــا في عملية الســلام بعقد اجتماعات مع وفود الحركات المسلحة الدارفورية والقوى السياسية السودانية الأخرى في مقرها في القاهرة.

باء - مصر

26 - تطورت العلاقات بين السودان ومصر في اتجاه إيجابي عموما. إذ دعمت مصر عملية السلام في دارفور واســتضــافت اجتماع الجبهة الثورية الســودانية في العين الســخنة في أيلول/ســبتمبر 2019، الذي اتخذت فيه وثيقة الدوحة كأساس للمحادثات المقبلة. ورأت أيضا ضرورة تعزيز عنصر الشرطة أو العنصر الإنساني التابعين للعملية المختلطة.

27 - وفي أيار/مايو 2019، أخبرت حكومة مصر الفريق بتقلب الحالة في السودان وخطر امتداد النزاع عبر الحدود الســودانية - الليبية. وأشــارت حكومة مصــر إلى قلقها من أن دارفور قد تصــبح نقطة تجمع للمقاتلين الإرهابيين القادمين إلى السودان والدول المجاورة.

جيم - الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

28 - دعمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســعودية الســلطات الســودانية الجديدة. والشــاغل الرئيســي بالنســبة للإمارات العربية المتحدة هو أن الســودان ينبغي ألا يتحول إلى ملاذ آمن للإرهاب أو الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر عبر دارفور.

29 - وأقامت بعض الحركات الدارفورية، مثل حركة جيش تحرير الســودان/جناح مني مناوي، علاقات عمل جيدة مع الإمارات العربية المتحدة وأيدت اختيار أبو ظبي كمكان محتمل للجولات المقبلة من محادثات السلام مع السلطات السودانية.

دال - قطر

30 - منذ نيســان/أبريل 2019، كان هناك توتر في العلاقة بين قطر والســودان. ففي حزيران/يونيه 2019، أبلغت حكومة قطر الفريق بأنها تعيد تقييم مشــاركتها في تنفيذ وثيقة الدوحة. ومنذ الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير وتشكيل حكومة السودان الجديدة، تحسنت العلاقات بين قطر والسودان. واحتفظت بعض الحركات المسلحة، وفي المقام الأول حركة العدل والمساواة، بعلاقات جيدة مع قطر وأيدت اختيار الدوحة كمكان محتمل للجولات المقبلة من محادثات السلام.

هاء - تشاد

31 - ظلت الحالة في تشاد - التي هي دائما مهمة بسبب موقعها على الحدود مع دارفور - مستقرة عموما، ولكنها متوترة، مع وقوع بعض الحوادث التي اســتعمل فيها الســلاح بين جماعات المتمردين التشــاديين وقوات الأمن. وتحاول تشــاد وحكومة الســودان الجديدة الحفاظ على التعاون الجيد الذي كان قائماً قبل تغيير النظام في السودان.

32 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، أبلغ المسؤولون التشاديون الفريق بأنه بسبب التطورات السياسية في الســودان وما ترتب على ذلك من فراغ أمني في دارفور، هناك تدفق متزايد للأســلحة من دارفور، وهو ما أدى إلى تفاقم النزاعات بين المجتمعات المحلية في شرق تشاد. بيد أن محاور الفريق في الجانب التشادي

من القوة المشتركة لرصد الحدود التشادية السودانية شدد على أن القوة المشتركة لا تزال تحكم السيطرة على الحدود، باستثناء المنطقة المتاخمة لليبيا.

33 - ودعمت حكومة تشاد عملية السلام والمحادثات بين السلطات السودانية والحركات المسلحة. ففي حزيران/يونيه 2019، استضافت تشاد رسميا الاجتماع بين المجلس العسكري الانتقالي، ممثلا بالفريق أول حميدتي، والحركات المسلحة، حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، توجه وفد حركة العدل والمساواة إلى نجامينا ومخيمات اللاجئين في شرق تشاد، حيث نظم تجمعات كبيرة.

واو - إريتريا وإثيوبيا

34 - منذ نيسان/أبريل 2019، حافظت السلطات السودانية الجديدة وحكومة إريتريا على علاقات جيدة. وأعربت حكومة إريتريا عن دعمها لعملية السلام في السودان، بما في ذلك دارفور. وظلت بعض الجماعات الدارفورية التي تنتمي إلى الحركات المسلحة غير نشطة في إريتريا لسنوات عديدة.

35 - وظلت العلاقات بين السودان وإثيوبيا ودية. وقامت إثيوبيا بدور الميسر خلال المحادثات بين المجلس العسكري الانتقالي والقوى المدنية، ممثلة بقوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية السودانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، كانت إثيوبيا إحدى الدول في المنطقة التي حضرت الجولة الأولى من الاجتماعات الرسمية في جوبا بين السلطات السودانية والحركات المسلحة.

زاي - جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى

36 - عموما، لم يطرأ أي تغيير على الحالة في هذين البلدين المجاورين. ووفقا للنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدفقات الأسلحة والمقاتلين من دارفور إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تزايد تجنيد الفصائل السابقة لائتلاف سيليكا للأفراد من المجتمعات المحلية الدارفورية في المناطق الحدودية[3].

37 - وظلت حكومة جنوب السودان نشطة جدا كوسيط في عملية السلام السودانية. وتحدث كل من حكومة السودان والحركات المسلحة عن ''العلاقات الأخوية'' بين السودان وجنوب السودان. ولا يزال المغتربون الدارفوريون، بمن فيهم الحركات المسلحة، يؤدون دورا هاما في اقتصاد جنوب السودان.

38 - وأدت حوادث متفرقة إلى تدفق جديد للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المناطق المتاخمة لجنوب دارفور. وظلت أعداد اللاجئين من جنوب السودان في دارفور مرتفعة للغاية، مما أثار توترات وحوادث أمنية مع السكان المحليين.

حاء - ليبيا

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسط الجيش الوطني الليبي، بدعم من بعض الجماعات المسلحة الدارفورية، سيطرته على جميع المناطق الجنوبية من البلد تقريبا. غير أن بسط هذه السيطرة لم يكن يعني

(3) عمليات التحاور مع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

الاحتلال الفعلي لجميع هذه الأراضي، حيث لا تزال جماعات إجرامية ومسلحة مختلفة تنشط فيها. وكانت هناك تقارير متضاربة عن دور قوات الأمن السودانية في النزاع الليبي الجاري (انظر الفقرة 72 أدناه).

خامسا - ديناميات النزاع في دارفور

ألف - الاتجاهات الأمنية

40 - على الرغم من أن دارفور ظلت مستقرة عموما، فإن الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بانتشار الحوادث الأمنية المحلية في عدة أجزاء من المنطقة. ويبدو أن هذا الاتجاه استمر منذ تعيين أعضاء مجلس الوزراء في آب/أغسطس 2019.

41 - وما فتئت تقع حوادث متكررة بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن. وعلى سبيل المثال، فقد أسفرت احتجاجات كثيرة عن وقوع أعمال عنف. وهاجم متظاهرون مكاتب المخابرات الوطنية في عدة أماكن مثل نيالا، وزالنجي، وقولو، وأديكونغ (بالقرب من الجنينة)، مما أثار رد فعل قوات الأمن. وفي حادث من هذا النوع وقع في زالنجي في 11 نيسان/أبريل 2019، قتلت قوات الأمن سبعة متظاهرين فيما خرب حشد من الأفراد المباني المحلية لجهاز المخابرات العامة (الذي كان في السابق جهاز الأمن والمخابرات الوطني).

42 - وأدت التطورات السياسية في الخرطوم إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية في دارفور. وبلغت هذه التوترات في ديليج (وسط دارفور) ذروتها في اشتباكات أودت بحياة ما يقدر بـ 17 فردا في أوائل حزيران/يونيه 2019[4]. وكان بالإمكان ملاحظة توترات مماثلة في منطقة كتم (شمال دارفور).

43 - وتزايدت الاشتباكات المسلحة المتعلقة باستخدام الأراضي التي واجه فيها المشردون داخليا والعائدون البدوَ في الأشهر الأخيرة في جميع أنحاء دارفور، وتعزى جزئيا إلى تركيز قوات الأمن على الخرطوم. ويشير الاستخدام المتكرر للأسلحة النارية في هذه الحوادث إلى أن حملة جمع الأسلحة التي أطلِقت في آب/أغسطس 2017 ظلت بعيدة كل البعد عن الشمولية، ولا سيما في المناطق الريفية (انظر الفرع الثامن).

44 - وأسفرت الصراعات على القيادة داخل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد عن منافسة شرسة على السيطرة على مخيمات المشردين داخليا، مما تسبب في تصاعد التوترات والعنف في المخيمات الكبيرة مثل كلمة (جنوب دارفور) والحمادية (وسط دارفور). وعلى وجه الخصوص، فإن مخيم كلمة، الذي هو أكبر مخيم للمشردين داخلياً والأكثر معارضة لحكومة السودان، قد زعزعت استقراره الاشتباكات المتكررة بين فصيلين متنافسين من المشردين داخلياً. فقد قُتل ما مجموعه 16 فردا في هذا القتال في 13 نيسان/أبريل، وقُتل خمسة أفراد في 1 حزيران/يونيه. ووفقا لما ذكرته المصادر، استُخدمت أسلحة مثل المدفع الرشاش عيار 14,5 ملم والقنابل الصاروخية في القتال، مما يبرز الوجود الواسع النطاق للأسلحة في المخيمات.

(4) انظر: unamid.unmissions.org/unamid-dispatches-assessment-mission-deleij-central-darfur-following-communal-clashes.

45 - وأعلن كل من حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. وفي عام 2019، لم تقم حكومة السودان بعمليات عسكرية واسعة النطاق في جبل مرة؛ بيد أن المناوشات بين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقوات الأمن لا تزال تحدث في عدة مناطق، بما في ذلك منطقة قولو. وتتواصل الاشتباكات في منطقة الداية (وسط دارفور) بين فصيلين متنافسين من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، يتزعمهما، على التوالي[5]، القائدان مبارك ولدوك وصلاح بورسو. وشنت الجماعتان هجمات على سكان القرى المحلية الذين يدعمون الجماعة المنافسة، وتشير التقارير إلى وقوع أعمال قتل واغتصاب. وأدى القتال في جبل مرة إلى تشريد آلاف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46 - واستهدفت عدة حوادث الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ويعزى ذلك جزئيا إلى الإحباط المحلي إزاء الانخفاض في المساعدات الإنسانية. وأدى إغلاق بعض مواقع أفرقة العملية المختلطة كجزء من انسحاب البعثة إلى تنافس أصحاب المصلحة المحليين على السيطرة على الأصول التي سلمتها العملية المختلطة. وساور المدنيين وبعض هيئات قوات الأمن استياء من استلام قوات الدعم السريع لبعض المباني السابقة للعملية المختلطة[6]. وتصاعدت هذه التوترات، حيث أدت إلى نهب موقع فريق البعثة في الجنينة من قبل مدنيين محليين وأفراد من قوات الأمن يومي 14 و 15 أيار/مايو، وسط خلافات بين العملية المختلطة ووالي غرب دارفور بالنيابة والمجتمعات المحلية بشأن المدفوعات عن الأراضي التي شغلتها العملية المختلطة وتسليم موقع الفريق.

47 - وأثار اكتشاف الذهب في أماكن جديدة توترات محلية، حيث يتنافس المتمردون وقوات الأمن والميليشيات على السيطرة عليها. ففي كيدينير (كيدينغير)، في محلية شرق جبل مرة، وقع يومي 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2019 حادث بين عمال المناجم وأفراد من القوات المسلحة السودانية أسفر عن مقتل مدنيَين ونهب جنود القوات المسلحة السودانية للسوق. وفي الآونة الأخيرة، تزايدت أيضا التوترات بين المجتمعات المحلية في منطقة كتم (شمال دارفور)، حيث تفيد التقارير أن أحد قادة الميليشيات الذي تحول إلى ضابط في قوات الدعم السريع، اسمه النور أحمد ''غوبا''، حاول السيطرة على منجم محلي للذهب لفائدته الخاصة[7].

48 - وأدت النوايا الحسنة لحكومة السودان الجديدة ومعظم الحركات المسلحة وجهودها إلى تحقيق بعض النتائج الإيجابية في دارفور:

(أ) الحضور العلني والحر لممثلين سياسيين للحركات المسلحة في دارفور، بما في ذلك مخيمات المشردين داخلياً؛

(ب) الإنهاء الرسمي للرقابة، واحترام أكثر بروزا لحرية التعبير والإعلام في ولايات دارفور الخمس؛

---

(5) انظر S/2019/34، الفقرة 46.

(6) سلم المجلس العسكري الانتقالي مباني العملية المختلطة أولاً إلى قوات الدعم السريع، ولكنه تراجع عن هذا القرار لاحقا بعد التعرض لانتقادات عامة. وفي وقت لاحق، تم بموجب مراسيم جديدة تسليم مواقع الأفرقة السابقة إلى مؤسسات صحية وتعليمية مختلفة.

(7) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن ''غوبا''، انظر S/2017/1125، المرفق الخامس.

(ج) الاتصالات الرسمية بين الحركات المسلحة والسلطات الحكومية، بما في ذلك الولاة بالنيابة.

باء – دراسة حالة إفرادية: الحوادث التي وقعت في محليات شرق جبل مرة، والوحدة، وميرشنج (جنوب دارفور)

49 – من الأمثلة التي تبين الديناميات الأمنية المبينة أعلاه، لا تزال التوترات في محليات شرق جبل مرة والوحدة وميرشنج الواقعة في الجزء الشمالي من جنوب دارفور، مرتفعةً بسبب ما يلي:

(أ) القتال المتقطع بين القوات الحكومية وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة، وكذلك بين جناح عبد الواحد والجماعات المنشقة؛

(ب) سخط المشردين داخليا واحتجاجاتهم العامة؛

(ج) النزاعات الموسمية بين المزارعين والرعاة، التي تشمل العائدين من مخيمات المشردين داخلياً؛

(د) التوترات المرتبطة بالتعدين الحرفي والتنقيب عن الذهب في الآونة الأخيرة في المنطقة؛

(هـ) تشريد جديد للمدنيين.

50 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتهمت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، التي احتفظت بوجود لها في المناطق الجبلية، حكومة السودان بشن هجمات على المزارع ومنع المدنيين من الذهاب إلى الأسواق، فيما اتهمت حكومة السودان جناح عبد الواحد بارتكاب أنشطة إجرامية مثل سرقة الماشية.

51 – وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019، حدثت زيادة كبيرة في الحوادث الإجرامية في المنطقة. وفي أحد هذه الحوادث، هاجم بعض المسلحين شاحنة على متنها ركاب كانوا عائدين إلى ميرشنج من سوق كيدينير. وقُتل السائق، وأصيب شخصان، واستولى اللصوص على 000 350 جنيه سوداني، وهواتف وممتلكات أخرى للركاب. وفي حادث آخر، هاجم ثلاثة مسلحين فتيات كن عائدات من المزارع إلى مخيم تيغا للمشردين داخليا غرب ميرشنج. واحتجز المهاجمون فتاة في الرابعة عشرة من عمرها واغتصبوها بشكل متكرر[8].

52 – وفي 12 أيلول/سبتمبر 2019، تحدث اللواء هاشم خالد محمود، والي جنوب دارفور بالنيابة، عن ضرورة تأمين الطرق بين كيدينير وليبا وجبرة وميرشنج وبناء أبراج متنقلة مؤقتة في اتجاه منطقة التعدين في كيدينير. وأمر الوالي بإرسال تعزيزات أمنية إلى المنطقة[9].

53 – وفي 15 أيلول/سبتمبر 2019، في جبل طلنق الواقع في جنوب ميرشنج، حاول مسلحان يرتديان زي قوات الدعم السريع سرقة هاتف محمول من تلميذ ثم قتلاه. وبعد هذا الحادث، ذهب متظاهرون من مخيم ميرشنج للمشردين داخلياً إلى مركز الشرطة ومكتب جهاز المخابرات العامة (جهاز الأمن والمخابرات

(8) انظر "Lorry driver killed in South Darfur armed robbery", *Dabanga*, 6 September 2019، www.dabangasudan.org/en/all-news/article/lorry-driver-killed-in-south-darfur-armed-robbery؛ و "School girl gang-raped in South Darfur", *Dabanga*, 25 August 2019، انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/school-girl-gang-raped-in-south-darfur.

(9) "South Darfur and the Sudan Mineral Resources Company discuss mining problems", *Suna*, 12 September 2019.

الوطني سابقاً). وقُتل أحد المتظاهرين بالرصاص وأصيب اثنان بجروح. وفي اليوم التالي، عاد المشردون داخلياً إلى مكتب جهاز المخابرات العامة وطالبوا بإلقاء القبض على القتلة. وفي هذه المرة، قُتل شخصان وجُرح اثنان، مما أدى إلى حرق مركز الشرطة ومكتب جهاز المخابرات العامة. واعتقلت قوة أمنية مشتركة وفريق إنقاذ محلي قاتلَين مزعومين(10). وأدى العنف في ميرشنج إلى سلسلة من التجمعات التضامنية في نيالا.

54 - وفرضت سلطات الولاية أيضا حظرا لحركة المركبات التجارية في اتجاه جبل مرة، مما أدى إلى أزمة حادة في الوقود والأغذية والسلع الاستهلاكية في المنطقة. وفي حادث من هذا النوع وقع في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، جاء رعاة مع مواشيهم واشتبكوا مع المزارعين في منطقة مرتال، وأطلقوا النار في الهواء. وأصيب طفل واحد وفر المزارعون. وفي اليوم نفسه في منطقة فلوجة، هاجم أحد عشر راعيا مزرعة، حيث ضربوا المزارع وأصابوه بجروح بالغة، وسرقوا حماره وممتلكات أخرى(11).

55 - ووقعت نزاعات أيضا فيما بين الرعاة. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، هاجم أربعة مسلحين يمتطون جمالا مستوطنة مختار يوسف. واختطفوا راعيين وأخذوا 45 حملا و 38 بقرة. وعندما طاردهم الرعاة، أطلق السارقون النار، وأصابوا شخصا بجروح خطيرة وفروا وأخذوا معهم الطفلين المختطفين والماشية(12).

56 - وفي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ألقت القوات المسلحة السودانية باللائمة على حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد فيما يخص هجومين على مواقعها. وقالت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد إنه لم تحدث مثل هذه الهجمات، بل القوات المسلحة الوطنية هي التي هاجمت مواقع الحركة المسلحة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في منطقة صابون الفقر مع جناح منشق، يقال إنه متحالف مع قوات الأمن. وتكبدت الجماعتان عدة خسائر في صفوفها.

جيم - الجماعات المسلحة في دارفور: حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد

57 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضعف كثيرا كل من سيطرة عبد الواحد نور على حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد ودعم المشردين داخليا للحركة. ونتيجة للحصول على مصادر تمويل جديدة، تم تعزيز القدرات العسكرية للجماعة في جبل مرة.

(10) انظر، “Arrests after fatal South Darfur shooting”, *Dabanga*, 19 September 2019، www.dabangasudan.org/en/all-news/article/arrests-after-fatal-north-darfur-shooting؛ ومصادر الفريق في جنوب دارفور.

(11) انظر، “Darfur child, farmer injured in Jebel Marra herder violence”, *Dabanga*, 20 October 2019، www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-child-farmer-injured-in-jebel-marra-herder-violence.

(12) انظر، “Young Darfur shepherds abducted, livestock stolen in Jebel Marra raid”, *Dabanga*, 3 October 2019، www.dabangasudan.org/en/all-news/article/young-darfur-shepherds-abducted-livestock-stolen-in-jebel-marra-raid.

1 - التحديات المتزايدة في مجال القيادة: حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والمشردون داخلياً

58 - في عام 2019، ما فتئ عبد الواحد نور يواجه تحديات متزايدة من داخل الحركة وكذلك من قبل المشردين داخلياً. فقد ظهرت علنا انقسامات داخل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وخلافات بين منظمات المشردين داخليا بشأن أسلوبه القيادي واستراتيجيته. وفي آذار/مارس 2019، شكل قادة كبار للمشردين داخلياً كانوا حتى ذلك الوقت متحالفين مع حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد منظمة جديدة للمشردين داخلياً، هي إدارة مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين الدارفوريين، وأصدروا في 25 آذار/مارس بياناً نددوا فيه بأعمال عبد الواحد (انظر المرفق 2).

59 - وبالتنسيق مع المنظمة الجديدة، أصدرت مجموعة من الممثلين والقادة السياسيين الرئيسيين لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في 1 أيار/مايو 2019 إعلانا بتعليق رئاسة عبد الواحد (انظر المرفق 3). وعين الموقعون أحمد إبراهيم يوسف ''كازينسكي'' رئيسا انتقاليا. ومنذ ذلك الحين، ركزوا على إعادة بناء المنظمة وإقامة اتصالات مع الجماعات المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بهدف إعادة توحيد جميع فصائل الحركة.

60 - وحاول عبد الواحد إعادة تأكيد مكانته من خلال تعبئة مؤيديه في مخيمات المشردين داخليا. وأدى هذا النهج إلى نشوء توترات عنيفة بين جماعات مختلفة من المشردين داخلياً. وفي مخيم كلمة، اشتبكت جماعة موالية لعبد الواحد، بقيادة يعقوب فوري وعثمان تيرلين، مع أعضاء من الإدارة الجديدة لمخيمات المشردين داخليا واللاجئين الدارفوريين، بقيادة منظم الشباب إدريس دربنجا. ووفقا لمعظم المصادر، لم يحتفظ عبد الواحد سوى بجيوب من المؤيدين في مخيمي كلمة والحمادية.

2 - زيادة القدرات المسلحة

61 - في أوائل عام 2019، تم اكتشاف حقل ذهب كبير في منطقة خاضعة لسيطرة حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في توروي (بين قريتي فينا وكيدينير، في جنوب شرق جبل مرة). ووفقا لمصادر مختلفة من المتمردين، ونتيجة للإيرادات المتأتية من عمليات التعدين (انظر الفقرة 157 أدناه)، تمكنت الحركة من تعزيز قدرتها العسكرية من خلال اقتناء أسلحة وذخائر جديدة من الميليشيات المحلية والقيام بحملة تجنيد. وأنشئ في الأشهر الأخيرة مركز لتدريب المجندين الجدد في منطقة تورونتونقا بقيادة العميد عبد الجبار. ووفقا لما ذكرته مصادر من المتمردين، يستضيف المركز حاليا 150 متدربا تم تجنيدهم من بين المقاتلين السابقين والمشردين داخليا.

دال - التقارب بين الفريق أول حميدتي والجماعات المسلحة الدارفورية

62 - وفقا لما ذكره قادة مختلفون للمتمردين أجرى الفريق مقابلات معهم، وكجزء من مناقشات السلام في جوبا وأماكن أخرى، حاول الفريق أول حميدتي ورفاقه اجتذاب الجماعات المسلحة الدارفورية وغيرهم من القادة الدارفوريين ليكونوا في صفهم من خلال استخدام خطاب يركز على المصلحة المشتركة الدارفورية. وفي هذا الخطاب، ينبغي على جميع أهالي دارفور، العرب وغير العرب، والفريق أول حميدتي والمتمردون، أن يتحدوا لتولي الحكم في الخرطوم ضد نخب ''الجلابة'' التي هيمنت على السودان منذ الاستقلال، وذلك بغية وضع حد لعقود من تهميش دارفور.

63 – وكان بعض قادة المتمردين متجاوبين مع هذا الخطاب وغذوا علاقات إيجابية مع الفريق أول حميدتي. ومن الظاهر أن سلطان قبيلة الفور، أحمد أيوب علي دينار، قد اختار أيضا التحالف مع الفريق أول حميدتي، وهو يعمل على تيسير التقارب بين الفريق أول حميدتي وقادة قبيلة الفور. ويرى الفريق أن التعبئة السياسية وفق الانقسام بين أهالي دارفور ونخب الشمال يمكن أن تكون لها عواقب مزعزعة للاستقرار خلال المرحلة الانتقالية في السودان، بما في ذلك دارفور.

سادسا – الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في ليبيا[13]

64 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الجماعات الدارفورية قدرتها العسكرية في ليبيا زيادة كبيرة، عن طريق الحصول على معدات جديدة (معظمها من الجيش الوطني الليبي) والتجنيد على نطاق واسع. وشاركت في عدة عمليات عسكرية مع مختلف الأطراف الليبية. وفي حين كانت الجماعات مترددة في البداية من الانضمام إلى القتال الدائر في طرابلس بين الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني، فقد انتقل بعض العناصر مؤخرا نحو جبهة طرابلس.

ألف – معلومات عن الجماعات

65 – حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، التي تملك ما يقرب من 250 إلى 300 مركبة لاندكروزر مسلحة وتضم أكثر من 1 000 مقاتل، موجودةٌ في ليبيا، حيث لا تزال أكبر جماعة متمردة دارفورية هناك ولا تزال تصطف إلى جانب الجيش الوطني الليبي. وتعمل القوة حاليا في ثلاثة مواقع:

(أ) راس لانوف (المعروفة باسم منطقة ''الهلال النفطي'')، والعناصر الموجودة هناك يقودها القائدان عباس خواجة ومنصور يحيى رمضان وتتمركز في محيط المنشآت النفطية؛

(ب) مطار هون العسكري (منطقة الجفرة)، الذي تساعد تلك القوة الجيش الوطني الليبي على السيطرة عليه؛

(ج) منطقة زلة (الجفرة)، التي تقيم القوة فيها في مزارع تحت قيادة القائد عمر توكوشا.

66 – ويقود القوة القائد العام جمعة محمد حجار ونائبه جابر إسحاق. والقائدان الآخران البارزان هما قائد العمليات فيصل صالح وإسماعيل ود حبوبة. وفي حين يدين جمعة حجار بولاء عميق لمني مناوي، فإن جابر إسحاق، وهو القائد الأكثر نفوذا على الأرض، أكثر استقلالا.

67 – ومعظم القوات العسكرية (قرابة 50 مركبة مسلحة) التابعة للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وهو جماعة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، موجودةٌ في ليبيا تحت قيادة القائد العام صالح جبل سي وفي إطار تحالف مع الجيش الوطني الليبي. وكانت القوة تعمل تحت قيادة حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، لكنها انفصلت عنها مؤخرا وأصبح لديها الآن قاعدتها الخاصة بها.

68 – ولا يزال تجمع قوى تحرير السودان ثاني أكبر جماعة متمردة دارفورية في ليبيا، حيث يملك أكثر من 100 مركبة مسلحة. ويتمركز معظم هذه القوة في منطقة هون (جنوب غرب المدينة) وفي واو الكبير

(13) تستند المعلومات في الفرع سادسا إلى مقابلات أُجريت مع قادة الجماعات المتمردة الدارفورية.

(جنوب ليبيا). ويتزعم القوة عبود آدم خاطر، والقادة الرئيسيون الآخرون هم وزير الأمن محمد عبد الله علي وأحمد أبو تونغا وموسى "كوم جروب". ويواصل تجمع قوى تحرير السودان الاصطفاف إلى جانب خليفة حفتر، الأمر الذي يبرره التجمع بالادعاء بوجود مصلحة مشتركة في مكافحة التطرف في المنطقة[14].

69 - ويُذكر أن قوة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد آخذة في التعاظم حيث تضم قرابة 90 مركبة مسلحة في ليبيا، يقودها رئيس أركان الحركة، يوسف أحمد يوسف كرجكولا. ويعمل كرجكولا بشكل مستقل إلى حد كبير عن عبد الواحد، وبطريقة انتهازية. فبينما كان يصطف إلى جانب القوات المناهضة لحفتر حتى أواخر عام 2018، أصبح الآن متحالفا مع الجيش الوطني الليبي. وجماعته معروفة بتورطها في تهريب السيارات إلى شمال دارفور وتشاد. وتعمل قوة كرجكولا بشكل وثيق مع تجمع قوى تحرير السودان، التي وقعت معها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد سلسلةً من اتفاقات التعاون.

70 - ويوجد لدى حركة العدل والمساواة السودانية قوة صغيرة في جنوب ليبيا، بقيادة القائد عبد الكريم تشولوي. في أعقاب العملية التي نفّذها الجيش الوطني الليبي في جنوب ليبيا (انظر الفقرة 79)، أصبحت الحركة تتمركز في منطقة القطرون وابتعدت عن الأنظار. وبفضل صلات تشولوي القبلية بقبيلة التبو، تتعاون الحركة تعاونا وثيقا مع القوات المناهضة لحفتر من التبو. ويدرك الفريق أن الجماعة فكرت في الأشهر الأخيرة في التحالف مع حفتر لتتخذ بلك الجانب نفسه الذي تتخذه الجماعات الدارفورية الأخرى. لكن وفقا لمصادر الفريق، لم تتخذ الجماعة أي خطوات من هذا القبيل بعد.

71 - وحتى الآن، لم يتمكن أنصار موسى هلال عبد الله النسيم الذين فروا إلى ليبيا بعد اعتقاله، ومعظمهم من قبيلة عرب المحاميد، من تنظيم أنفسهم بشكل سليم وإنشاء هياكلهم الخاصة، على الرغم من أنهم يواصلون العمل تحت راية مجلس الصحوة الثوري السوداني. ومع أن معظم أولئك الأفراد كانوا يقيمون مع حركة العدل والمساواة في جنوب ليبيا، فقد اصطف العديد منهم في الآونة الأخيرة إلى جانب الجيش الوطني الليبي في الجفرة.

72 - وقد نقلت وسائل إعلام ليبية وغير ليبية مزاعم تفيد بوجود عناصر من قوات الدعم السريع في ليبيا يقاتلون إلى جانب الجيش الوطني الليبي، ولا سيما في منطقة الجفرة[15]. ووقّع حميدتي في حزيران/يونيه عقدا مع شركة ضغط مقرها كندا باسم المجلس العسكري الانتقالي ينص على أن الشركة ستحاول الحصول على تمويل من الجيش الوطني الليبي للمجلس العسكري الانتقالي مقابل مساعدة عسكرية يقدّمها المجلس في ليبيا (انظر المرفق 4). وليس لدى الفريق أي دليل موثوق على وجود عناصر من قوات الدعم السريع في ليبيا، ومصادر الفريق ليست على علم حتى الآن بأي وجود من هذا القبيل. ومن الجدير بالذكر أن العديد من العرب من دارفور وتشاد ممن يقاتلون في ليبيا كأفراد مرتزقة في صفوف الجيش الوطني الليبي وجماعات أخرى، في مناطق منها الجفرة، ينتمون إلى نفس القبائل التي ينتمي إليها معظم عناصر قوات الدعم السريع.

(14) اجتماع الفريق مع تجمع قوى تحرير السودان، 20 تموز/يوليه 2019.

(15) انظر: www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/24/السودان-الإمارات-استخدام-أجواء-السودان-مهام-عسكرية-حميدتي.

باء – الشركاء الليبيون

73 – من بين وحدات الجيش الوطني الليبي، تبرز الكتيبة 128، التي يقودها القائد حسن معتوق الزادمة (انظر الشكل الأول)، في الوقت الحالي كشريك رئيسي لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان. وكانت الكتيبة، التي يوجد مقرها في منطقة الجفرة، تستضيف قوات حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان في هون منذ عدة أشهر، وهي تتعاون معها بانتظام في عمليات عسكرية مشتركة.

الشكل الأول

صورة لحسن معتوق الزادمة، قائد الكتيبة 128 في الجيش الوطني الليبي



المصدر: سري.

74 – وفي منطقة زلة، يواصل الزعيم المحلي هلال موسى بوعمود الزواوي الموالي لحفتر، والمعروف بين الجماعات الدارفورية باسم الشيخ هلال (انظر الشكل الثاني)، استضافة جماعات دارفورية والتنسيق بينها وبين الجيش الوطني الليبي.

الشكل الثاني

صورة لهلال موسى بوعمود الزواوي



المصدر: سري.

75 - وفي واو الكبير، يستضيف القائدُ علي محمد ”وجيج“ (انظر الشكل الثالث) من قبيلة التبو، الذي يصطف إلى جانب الجيش الوطني الليبي ويسيطر على المطار العسكري، الجماعاتِ الدارفورية، ولا سيما تجمع قوى تحرير السودان، وينسق معها.

الشكل الثالث

صورة لعلي محمد ”وجيج“



المصدر: سري.

76 - ولا يزال حسن كيلي، المعروف أيضا باسم حسن موسى، وهو زعيم من قبيلة التبو من جنوب ليبيا، المنسقَ الرئيسي بين المتمردين الدارفوريين، حركة العدل والمساواة على وجه الخصوص وجماعة كرجكولا في الماضي، والقوات التي تقاتل الجيش الوطني الليبي في طرابلس ومصراتة. ويُبرز اتصالٌ صوتي سري لمحمد جابر إسحاق، نائب قائد حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، دورَ كيلي كوسيط للجماعات الدارفورية (انظر المرفق 5).

جيم - العمليات العسكرية

1 - الاشتباكات مع المتمردين التشاديين

77 - في حوالي يوم 10 كانون الثاني/يناير، انطلقت قوة مشتركة قوامها قرابة 70 مركبة مؤلفة من قوات جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان من الجفرة إلى منطقة كوري بوغودي لتعدين الذهب، الواقعة على الحدود بين تشاد وليبيا، في أعقاب اشتباكات قبلية استُهدف فيها عمال مناجم دارفوريون من قبيلة الزغاوة في المنطقة (معظم عناصر حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان ينحدرون من قبيلة الزغاوة أيضا). وقاد القافلة كل من جابر إسحاق، نائب قائد حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، عن جناح مني مناوي، والقائد جمال ميتل عن تجمع قوى تحرير السودان. وكان الهدف من العملية جمع معلومات عن الحوادث ودفن الضحايا.

78 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، نصبت جماعة المتمردين التشاديين، مجلس القيادة العسكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية، كمينا للقافلة. وأسفر القتال عن خسارة الجماعات الدارفورية 13 مقاتلا وبعض المعدات (انظر الشكل الرابع). ويدّعي مجلس القيادة العسكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية أن القوة الدارفورية لجأت بعد القتال إلى قاعدة وور العسكرية التابعة للجيش التشادي وتلقت دعما لوجستيا من الجيش التشادي هناك، قبل أن تعود إلى الجفرة. وفي بيان صوتي عُمم على الشبكات الاجتماعية في قبيلة الزغاوة، يقدّم أحد قادة المتمردين الدارفوريين تفاصيل عن الحادث (انظر المرفق 6).

الشكل 4

صـــورة لســـيارة تابعة للمتمردين الدارفوريين اســـتولى عليها مجلس القيادة العســـكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية خلال اشتباكات وقعت في 12 كانون الثاني/يناير



المصدر: مجلس القيادة العسكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية.

ملاحظة: انظر علامة ”SLA“ (جيش تحرير السودان) على الباب.

2 – العملية التي نفّذها الجيش الوطني الليبي في جنوب ليبيا

79 – في الفترة الممتدة من منتصـــف كانون الثاني/يناير إلى شـــباط/فبراير، نفّذ الجيش الوطني الليبي عملية عســـكرية واســـعة النطاق في جنوب ليبيا. وكان لوحدات حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السـودان، التي تم نشرها من قواعدها في الجفرة بالتنسيق مع الكتيبة 128 التابعة للجيش الوطني الليبي، دور قيادي في العملية. وعلى العكس من ذلك، دعمت حركة العدل والمســـاواة القوات التي تهيمن عليها قبيلة التبو والتي قاومت هجوم الجيش الوطني الليبي. وفي الاشتباكات التي وقعت في غدوة ومرزوق على وجه الخصوص، وقع قتال بين حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير الســودان من جهة وحركة العدل والمســاواة من الجهة الأخرى، وتكبد الطرفان خســائر كبيرة، سواء في المعدات أو الأفراد. وفقدت حركة العدل والمساواة على وجه الخصـوص عددا من القادة البارزين مثل محمد موســـى (الذراع الأيمن لتشـــولوي) وبشـــير الحاج وأحمد نور الدين إدريس (المســـؤول عن اللوجستيات). وبعد العملية، عادت قوات حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان إلى الجفرة، في حين تفرقت قوات حركة العدل والمساواة في المنطقة الحدودية الجنوبية.

3 – القتال في طرابلس

80 – في بادئ الأمر، كانت الجماعات الدارفورية مترددة في المشـــاركة في عملية طوفان الكرامة التي بدأها الجيش الوطني الليبي في غرب ليبيا في نيسـان/أبريل 2019. ويعود التردد لسـببين رئيسـيين. أولا، بعد العملية التي نفّذها الجيش الوطني الليبي في الجنوب في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تدهورت العلاقات بين الجيش الوطني الليبي والجماعات الدارفورية التي اصـــطفت إلى جانبه. فقد رأت الجماعات أن الجيش لا يكافئها كما يجب، من حيث التمويل والمعدات، على مســاهمتها الهائلة في العملية، إلى درجة أن حركة

جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي قامت في آذار/مارس بعرض خدماتها على القوات المناهضة لحفتر في مصراتة. وفي اتصال صوتي سري، يشرح جابر إسحاق، نائب قائد حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، تلك المفاوضات مع القوات التي تقاتل الجيش الوطني الليبي، إلاّ أن تلك المفاوضات فشلت في نهاية المطاف (انظر المرفق 5). ثانيا، في ضوء الزخم الجديد لمحادثات السلام مع السلطات السودانية الجديدة (انظر الفقرة 12)، سعت الجماعات إلى الحفاظ على قوتها العسكرية وتجنب الخسائر قدر الإمكان، وبالتالي حاولت تجنب التورط في الحرب في طرابلس. وواصلت الجماعات حماية المناطق الاستراتيجية في الجفرة ومنطقة ''الهلال النفطي'' لصالح الجيش الوطني الليبي مع تقدّم وحداته نحو طرابلس.

81 - لكن الوضع تغير مؤخرا. فخلال الأسبوع الذي وقع فيه يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر، تحركت قافلة تابعة لتجمع قوى تحرير السودان تضم عشرات المركبات المسلحة من الجفرة باتجاه جبهة طرابلس، عبر بني وليد وطرحونة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد اتضح بعد ما إذا كانت الجماعات الدارفورية الأخرى، ولا سيما حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، ستنضم إليها.

دال - الأسلحة

1 - توفير المعدات العسكرية من جانب الجيش الوطني الليبي

82 - وفقا لمصادر مختلفة من المتمردين، بعد أن قام القائد العام لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، جمعة حجار، ورئيس أركان حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، كرجكولا، وتجمع قوى تحرير السودان، عبود آدم خاطر والقائد العام للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، صالح جبل سي، بزيارة للجيش الوطني الليبي في بنغازي في تموز/يوليه وآب/أغسطس، زود الجيشُ الوطني الليبي حركةَ جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في 20 آب/أغسطس بقرابة 60 مركبة جديدة (تويوتا لاندكروزر وهايلكس) غير مسلحة. وكان تسليم السيارات، التي نُقلت إلى مطار هون العسكري، جزءا من اتفاق بين حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي والجيش الوطني الليبي لتأمين دعم الجماعة للجيش.

83 - وفي شريط فيديو لموكب عسكري لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي نشرته الجماعة في آب/أغسطس 2019[16]، يمكن رؤية عدة أنواع من ناقلات الأفراد المدرعة، ولا سيما مركبات سبارتان (انظر الشكل الخامس) وبوما (انظر الشكل السادس) وكوجر (انظر الشكل السابع) التي تنتجها مجموعة ستريت. وأخبر مصدر في حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي الفريقَ بأن الجيش الوطني الليبي منح الجماعة تلك الناقلات في عامَي 2016 و 2018 كمكافأة على مشاركتها في عمليتين عسكريتين للجيش في منطقة ''الهلال النفطي''. وقد أكدت ذلك للفريق مصادرُ أخرى في تلك الحركات.

(16) انظر: https://www.facebook.com/MiniArkoMinawiy/videos/424811324794123/.

الشكل الخامس

مقطع من فيديو لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي تظهر فيه مركبة سبارتان من مجموعة ستريت



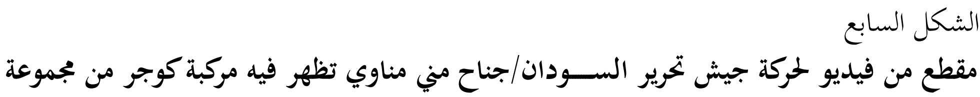
المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

الشكل السادس

مقطع من فيديو لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي تظهر فيه مركبة بوما من مجموعة



المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.



الشكل السابع

مقطع من فيديو لحركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي تظهر فيه مركبة كوجر من مجموعة



المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

84 - وبعض هذه الناقلات التي قدّمها الجيش الوطني الليبي في عام 2016 اسـتخدمتها لاحقا حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في هجومها الفاشل على شمال دارفور من ليبيا في مايو/أيار 2017 (انظر الوثيقة S/2017/1125، الفقرات 66 إلى 68). وقد يشكّل توفير مركبات عسكرية لجماعة مسلحة تعمل في دارفور انتهاكا من الجيش الوطني الليبي لنظام الجزاءات المفروضـة عملا بالقرار 1591 (2005). وأبلغ القادة العسـكريون الدارفوريون العاملون في ليبيا الفريق أيضـا بأن الجيش الوطني الليبي زود الحركات الدارفورية المؤيدة له بأنواع مختلفة من الأسـلحة، بما في ذلك مدافع رشـاشـة عيار 14,5 ملم و 12,7 ملم ومدافع مضادة للطائرات.

2 - غنائم من ساحة المعركة

85 - في شـريط فيديو نُشـر في أيار/مايو، تعرض حركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي دبابة من طراز T55 (انظر الشـكـل الثامن) وعـدة مركبـات مشـاة مقـاتلـة من طراز BRM-1/BMP-1 (انظر الشـكل التاسـع). وأكد أحد ضـباط الجماعة للفريق أن حركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي اسـتولت على تلك المركبات خلال معركة وقعت مؤخرا. لكن من غير المرجح أن توفر هذه الغنائم للجماعة أي مكاسـب عسـكرية ذات شـأن. فالدبابة التي تظهر في الفيديو هي من نوع قديم وفي حالة سيئة، ولا يبدو من المرجح أن رشاشها يعمل بشكل صحيح. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن مركبات المشـاة المقاتلة، التي لا يمكن اسـتخدامها بالتالي إلا كناقلات أفراد مدرعة؛ بيد أن ما تملكه الحركة منها قليل جدا بحيث لا يمكن أن يمنحها أي ميزة تكتيكية.

الشكل الثامن

مقطع من فيديو لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي تظهر فيه دبابة من طراز T55



المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

الشكل التاسع

مقطع من فيديو لحركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي تظهر فيه مركبة مشـاة مقاتلة من طراز BRM-1/BMP-1



المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

هاء – التجنيد

86 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الجماعات الدارفورية في ليبيا حملات تجنيد على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، نشرت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في مايو/أيار 2019 شريط فيديو، صُوِّر في ليبيا وفقا لمصادر مختلفة، للاحتفال بتخريج دفعة جديدة من المتدربين. وعلى وجه الخصوص، تكثفت عمليات التجنيد بشكل كبير في الجزء الثاني من عام 2019 لسببين رئيسيين هما: أولا، وفقا لعدة مصادر، في أعقاب الاجتماعات المذكورة أعلاه التي عُقدت في بنغازي مع الجيش الوطني الليبي في الفترة من تموز/يوليه وآب/أغسطس (انظر الفقرة 82)، وافقت الجماعات الدارفورية على تزويد الجيش الوطني الليبي بعدة مئات من المقاتلين الجدد. ثانيا، أغرى التقدمُ المحرز في عملية السلام مع حكومة السودان الحركاتِ المختلفة بتجنيد أعداد أكبر من الأعضاء لكي تعاظِم مطالباتها في الترتيبات الأمنية المقبلة.

87 – وقد أُجريت حملة التجنيد هذه في عدة أماكن ومع عدة قبائل. فعلى سبيل المثال، الفريق على علم بوجود شبكات تجنيد تابعة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في قبيلة الزغاوة في شمال دارفور، وكذلك في مخيمات اللاجئين الدارفوريين في تشاد. وأكد عدة قادة عسكريين مقيمين في ليبيا للفريق أيضا أن عددا كبيرا من المجندين جاءوا من مجتمع عمال المناجم الحرفيين الدارفوريين العاملين في مواقع تعدين الذهب على الحدود بين ليبيا وتشاد، في كوري بوغودي على وجه الخصوص. والكثير من عمال المناجم أعضاء سابقون في الجماعات المسلحة الدارفورية، فصعوبة الظروف المعيشية في المناجم، بما في ذلك الاشتباكات القبلية، أغرت بعض عمال المناجم بالانضمام إلى هذه الجماعات كبديل. وأبلغت مصادر من بين المتمردين الفريقَ بأن الجماعات لديها وكلاء مسؤولون عن التجنيد في المناجم وفي مدينة أم العرانيب الليبية، التي كثيرا ما يقصدها عمال المناجم للراحة والتحوّج. وفي بيان صوتي وارد في المرفق 6، يؤكد أحد قادة المتمردين قيام الحركات المختلفة بتجنيد عمال مناجم الذهب الدارفوريين في كوري بوغودي.

سابعا – الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان

88 – لا يزال لدى عدة جماعات بقايا وجود عسكري في جنوب السودان. وليس الفريق على علم بتورط تلك الجماعات في أي مشاركة عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال إحدى هذه الجماعات، وهي حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، تدير نظاما للاحتجاز والابتزاز يستهدف جزءا من الشتات الدارفوري.

ألف – حركة العدل والمساواة والمنشقون عنها

89 – لا يزال لدى حركة العدل والمساواة والمجلس الثوري السوداني المنشق عن حركة العدل والمساواة قواتٌ عسكرية صغيرة في ولاية لول. إذ تملك الحركة قوة قوامها قرابة 100 مقاتل بالقرب من كتا بقيادة القائد عمدة طاهر ورئيس المخابرات العسكرية صلاح البهاتي، في حين يملك المجلس الثوري السوداني قرابة 200 مقاتل بالقرب من بورو المدينة بقيادة اللواء عبد الرحمن أرباب حامد (وزير الشؤون العسكرية).

90 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل كل من حركة العدل والمساواة والمجلس الثوري السوداني في ولاية لول بعيدين عن الأنظار. وفي الأشهر الأخيرة، انخفضت بشدة حدة النزاع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان[17] والمتمردين من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما يتضح من توقيع مذكرة تفاهم بين حاكم ولاية لول، رزق زكريا حسن، والجناح المعارض في بلدة راجا في 17 كانون الثاني/يناير 2019. ويعني هذا التحسنُ في الحالة الأمنية المحلية أن الجماعتين الدارفوريتين، اللتين تنضمان عادة إلى العمليات العسكرية التي ينفّذها الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة ضد المتمردين من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه المحليين، لم تشاركا في أي قتال في عام 2019، ولم تتلقيا مؤخرا أي دعم مالي أو لوجستي ذي شأن من القوات المحلية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان أو من الحاكم. ولكي تؤمّن الجماعتان رزقها، مارستا أنشطة زراعية وتجارية (انظر الفقرة 168). وتواصل الجماعتان الاتصال بالحاكم ومساعدته في ضمان أمنه الشخصي.

91 - وأبلغت عدةُ مصادر من المتمردين الفريقَ بأن الطرفين اتفقا، بعد الاجتماعات التي عُقدت في جوبا بين الجنرال حميدتي ورئيس المجلس الثوري السوداني، بحر كرامة، على أن تنضم الحركة إلى حكومة السودان وأن تُدمَج قوتها العسكرية في قوات الدعم السريع. ولهذا الغرض، أرسلت قوات الدعم السريع، وفقا لمصادر من بين المتمردين، قافلة تحمل قطعَ غيار للمركبات ووقودا من السودان إلى منطقة رجا في جنوب السودان إلى المجلس الثوري السوداني حتى يتمكن من العبور إلى السودان. بيد أن سلطات جنوب السودان أوقفت القافلة في منطقة أبيي الحدودية. وحتى الآن، لا تزال الجماعة في بورو المدينة.

باء - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد[18]

92 - أبقت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد على وجود عسكري مستمر في جنوب السودان منذ عام 2011. وأنشطة هذه الجماعة منظمة في منطقتين رئيسيتين هما: مقاطعة فاريانق وجوبا. وتتمركز في مقاطعة فاريانق قوة عسكرية تابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تدعى فرقة السودان العلماني. وتتحرك الفرقة، التي يقودها اللواء عبد الله حران، نائب حركة رئيس جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بين عدة قواعد في المقاطعة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت القوة العسكرية متمركزة في قاعدتين: بالقرب من بيو (بقيادة حران) وعلى الضفة الجنوبية للبحيرة البيضاء/منطقة جاو (بقيادة نائب حران بالنيابة، العميد موسى أراديب) بالقرب من الحدود مع السودان. وكانت الفرقة تملك أيضا مزرعتين، إحداهما بالقرب من بلدة فاريانق والأخرى بالقرب من بلدة بيو. وتضم الفرقة قرابة 110 مقاتلين وتملك قرابة 37 مركبة مسلحة من طراز لاندكروزر.

93 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان لدى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد فريق في جوبا مسؤول عن تنسيق شؤون الجماعة والاتصال مع السلطات المعنية في جنوب السودان. وكان لسلطان آدم فور، وهو زعيم تقليدي ذو مكانة في قبيلة الفور الدارفورية (القبيلة الرئيسية التي ينتسب إليها أعضاء حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد) في جوبا، دور محوري، حيث حشد الدعم للجماعة في أوساط الشتات المحلي من قبيلة الفور، بطرق منها جمع الأموال. وأدار آدم هارون ''أورتيغا'' والرائد عبد الحفيظ

---

(17) المعروف أيضا باسم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

(18) تستند المعلومات في الفرع سابعا - باء إلى مقابلات أجراها الفريق مع ضباط في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جنوب السودان.

محمد ”سـيرا“ ومحمد إسماعيل أبا عملياتِ الجماعة، في حين كان النقيب موسـى أحمد محمد المنسـق العسكري مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتملك الحركة منزلا آمنا في حي جيديل.

94 - وكانت علاقات حركة جيش تحرير السـودان/عبد الواحد الجماعة سـيئة مع مكتب العمليات الخاصـة التابع للجيش الشـعبي لتحرير السـودان، المسـؤول عن دعم الجماعات المتمردة السـودانية (انظر S/2019/34، الفقرات 111 إلى 113). غير أن الجماعة تمكنت على مر السنين من إقامة شراكات دائمة وانتهازية مع بعض أعضاء جهاز الأمن في جنوب السودان وبعض أصحاب المصلحة المحليين. وفي مقاطعة فاريانق، رسـخت الجماعة وجودها من خلال إقامة علاقات منفعة متبادلة مع النخب المحلية من قبيلة دينكا في فاريانق، مثل الجنرال دينق مايك من الجيش الشـعبي لتحرير السـودان، الذي كان يقود عمليات الجيش في المقاطعة. فخلال الحرب الأهلية التي درات في الفترة 2013-2015، دعمت الجماعةُ الجيشَ الشـعبي لتحرير السـودان وأفراد قبيلة دينكا ضـد المتمردين من الجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان في المقاطعة؛ وفي المقابل، سـاعد بعض زعماء قبيلة دينكا فرقة السودان العلماني من خلال منحها أراضي لإنشاء قواعدها ومزارعها. وعلى وجه الخصوص، أصبح العقيد في الجيش الشعبي لتحرير السودان ورجل الأعمال البارز سيمون لويث تور، وهو من أفراد قبيلة دينكا من فاريانق، حليفا رئيسيا لجناح عبد الواحد.

95 - وفي جوبا، أقام حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد علاقات عمل جيدة مع بعض العناصر في قوات الأمن، ولا سيما بعض ضباط المخابرات العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتشـتري المجموعة ولاء هؤلاء الأفراد بالمال والخدمات. فعلى سـبيل المثال، يعلم الفريق أن اللواء عبد الله حران عرض شاحنة على أحد كبار ضباط المخابرات العسكرية ودفع تكاليف العلاج الطبي في الخارج لقريب أحد جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السـودان. ويسـتخدم جناح عبد الواحد هذه الشـبكات غير الرسمية، التي توازي وتتجاوز قناة الاتصـال الرسمية في مكتب العمليات الخاصـة، لتيسـير عملياته في جنوب السودان، ولا سيما لحماية أعماله التجارية واستهداف المنشقين.

96 - وفي عام 2018، وثّق الفريق تورط ضباط من المخابرات العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السـودان في اختطاف نائب قائد فرقة السـودان العلماني، عباس خميس (S/2019/34، المرفق 10). ووقع حادث مماثل في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 في نيمولي (على الحدود مع أوغندا)، عندما اعتقل بعضُ ضـباط الجيش الشـعبي لتحرير السـودان ثلاثةَ أعضـاء بارزين في المجلس الانتقالي لحركة تحرير السـودان (وهو جماعة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد) بالنيابة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد لتسـليمهم إلى اللواء حران. وقد فشـلت المحاولة وأُطلق سـراح أولئك الأعضـاء الثلاثة بعد تدخل مكتب العمليات الخاصة.

97 - ولم تشارك فرقة السودان العلماني في عمليات عسكرية ضد حكومة السودان منذ عام 2013. ولم تشـارك في النزاع الداخلي في جنوب السـودان منذ عام 2015. وتركز حركة جيش تحرير السـودان/عبد الواحد في جنوب السـودان الآن على توليد الإيرادات من خلال الأنشـطة التجارية (انظر الفقرات 161 إلى 166).

جيم - نظام الاحتجاز التابع لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والجرائم ذات الصلة في جنوب السودان[19]

98 - أنشأت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، حفاظا على وجودها في جنوب السودان وولاية جنوب كردفان في السودان، نظاما للابتزاز والاحتجاز يستهدف المدنيين الدارفوريين تحت القيادة العامة للواء عبد الله حران. وترتكب الجماعة بشكل روتيني انتهاكات مختلفة، بما فيها الاختطاف وسرقة الممتلكات والقتل والتعذيب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة والسخرة. وتحتجز الجماعة حاليا قرابة 70 سجينا (بمن فيهم مدنيون ومقاتلون من جناح عبد الواحد) في سجنين بالقرب من جاو وبالقرب من بيو.

99 - وبعد وصول حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد إلى جنوب السودان في حوالي عام 2012، بدأت في جمع الأموال من المدنيين الدارفوريين الذين يعيشون في جنوب السودان وجنوب كردفان، ولا سيما من قبيلة الفور، من أجل تمويل أنشطتها في هاتين المنطقتين. وفي اجتماع عُقد في جوبا، شكل عبد الواحد لجنة لهذا الغرض برئاسة العميد عثمان هارون. واستمدت الجماعة المسلحة ممارسات الاحتجاز التي تتبعها من تلك السياسة.

100 - وأجرى الفريق مقابلات مع عدة أفراد، جميعهم تجار من قبيلة الفور في جنوب السودان وجنوب كردفان، احتجزتهم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد لعدة سنوات منذ عام 2012 فصاعدا. وقدّموا روايات مماثلة ومتسقة أكدها للفريق أيضا ضباط سابقون في فرقة السودان العلماني. وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن أعضاء في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد اتصلوا بهم ومنحوهم خيارين: إما تقديم المال إلى الحركة (طُلب ما يصل إلى 000 5 دولار) أو الالتحاق بقوتها العسكرية. وبعد بضعة أيام من رفضهم الخيارين، قام مقاتلون في الحركة باختطاف البعض من منازلهم خلال الليل، في حين ألقى أفراد محليون في الحركة القبض على البعض الآخر وسلموهم إلى الحركة. واستولى أفراد من الحركة على الممتلكات الخاصة لأولئك التجار، وتقاسموها في بعض الأحيان مع ضباط متواطئين من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

101 - وبعد القبض على أولئك الأشخاص، احتجزتهم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد كسجناء في مواقع مختلفة في جميع أنحاء جنوب السودان وجنوب كردفان، في أعقاب تحركات فرقة السودان العلماني. وفي بادئ الأمر، في الفترة 2012-2013، احتُجز أولئك السجناء في قواعد عسكرية مختلفة تابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جنوب السودان (على سبيل المثال، بالقرب من راجا وبانتيو وواو وفاريانق). ولاحقا في الفترة 2014-2015، احتُجزوا في جنوب كردفان (في بلدات منها هيبان ومشتركة وجوربا وأمدولو). ومنذ عام 2015، احتُجزوا في مقاطعة فاريانق (في بلدات منها أديج وبيو وجاو). وتفاوتت ظروف الاحتجاز من موقع لآخر. لكن السجناء كانوا دائما مقيدين بالسلاسل. وفي هيبان، احتُجزوا في حفر عميقة في الأرض، مقيدين بالسلاسل إلى شجرة أو في زنزانات مصنوعة من شجيرات شوكية، وفي أديج، احتُجزوا في حاويات. وظل بعض المدنيين في الأسر منذ أن احتجزتهم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في عام 2012 أو عام 2013.

---

(19) تستند المعلومات الواردة في الفرع سابعا - جيم إلى مقابلات أجراها الفريق مع محتجزين سابقين لدى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وبعض كبار كوادر جناح عبد الواحد في جنوب السودان.

102 - وتعرّض السجناء لأشكال مختلفة من سوء المعاملة. فكثيرا ما قام جنود من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد بضربهم وجلدهم بقضبان حديدية وعصي. وحرمهم الجنود من الحصول على العلاج الطبي والنظافة الصحية الأساسية والغذاء. وفي بعض الأحيان، لم يحصل السجناء على الطعام لعدة أيام. ولم يُسمح لهم بالاتصال بأسرهم. ولا تزال هذه الظروف قائمة بالنسبة لمن لا يزالون في الأسر.

103 - وأُجبر السجناء أيضا على العمل القسري. فمنذ عام 2015، تُرغم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد السجناء على العمل في مزارع تلك الجماعة المسلحة في مقاطعة فاريانق. وفي حين يدير أعضاء الحركة المزارع، يُجبَر السجناء على العمل فيها دون مقابل مالي. وبالتالي فهم يشكلون رصيدا أساسيا في عمليات الزراعة التجارية التي تقوم بها الجماعة. ولا يزال نظام العمل القسري هذا قائما حتى الآن. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان عشرات السجناء يعملون في مزرعة الجماعة المسلحة بالقرب من بيو.

104 - ويعلم الفريق أن ما لا يقل عن سبعة سجناء قُتلوا على يد حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهم:

(أ) أحمد الطاهر ''ماموريه'' ضُرب حتى الموت في هيبان في عام 2014؛

(ب) محمد طاهر ضُرب حتى الموت في مشتركة في عام 2014؛

(ج) ''جلهق'' قُتل رميا بالرصاص في عام 2015 بعد هروبه من أديج؛

(د) بخيت إسماعيل مبارك قُتل في عام 2016 بعد هروبه من أديج؛

(هـ) محمد إبراهيم ضُرب حتى الموت في منطقة ملكال في عام 2012؛

(و) في أيار/مايو 2016، تعرض عثمان، وهو عضو في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، للضرب حتى الموت في منطقة بانتيو بسبب الاشتباه في تعاطفه مع المنشقين؛

(ز) محمد خواجة، وهو عضو في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، قُتل في فاريانق في كانون الأول/ديسمبر 2018 بعد فراره من الحركة.

105 - وقد توفي بعض السجناء الآخرين أثناء احتجازهم. حيث قُتل عباس عبد الله عبد الرحمن في غارة جوية شنتها حكومة السودان على قاعدة تابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في مشتركة في عام 2013. وقُتل مبارك ''غنجا'' في حادث سيارة في عام 2015 أثناء قيام الحركة بنقله وسجناء آخرين بشاحنة من جنوب كردفان إلى فاريانق.

106 - ويُذكر أن اللواء عبد الله حران هو القائد العام لنظام الاحتجاز في الجماعة. وتحت قيادة حران، تدير الشرطة العسكرية السجون، برئاسة الملازم أحمد نيانقدنق. واختطف العميدُ عثمان هارون عدةَ ضحايا قابلهم الفريق، في حين اختطف الملازمُ آدم داكاي واحدا من الشرطة العسكرية واحدا من الضحايا. وساعد الجنرالُ في الجيش الشعبي لتحرير السودان، غابرييل غاي من جنوب السودان، وهو الآن عضو في حركة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمردة، حركةَ جيش تحرير السودان/عبد الواحد على اختطاف بعض الضحايا. ووفقا لشهود عيان، كان داكاي والرئيس السابق للشرطة العسكرية، الرائد

سعد آدم، متورطين مباشرة في بعض عمليات القتل المذكورة أعلاه (انظر المرفق 7 للاطلاع على صور لهذين القائدين).

دال – العلاقات بين الجماعات وحكومة جنوب السودان

107 – نتيجة لتقارب حكومة جنوب السودان مع السودان وانخفاض قدراتها المالية، فإن المساعدة التي تقدّمها حاليا إلى الجماعات الدارفورية محدودة جدا. وقدرة مكتب العمليات الخاصة التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان محدودة الآن وهو يعمل في الغالب كمكتب اتصال. وتدل الاستعاضة عن اللواء أكول ماجوك نييغان في أوائل عام 2019 بنائبه المقدم دينيس لومورو كرئيس للمكتب على أن العلاقة مع المتمردين الدارفوريين ليست في الوقت الحالي مسألة ذات أهمية بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان.

108 – ونتيجة لمشاركة جنوب السودان في عملية السلام في السودان، كثّف جميع قادة المتمردين الدارفوريين الرئيسيين زياراتهم إلى جوبا خلال الجزء الثاني من عام 2019، مما أتاح لهم فرصا لمحاولة حل القضايا الداخلية مع قواتهم العسكرية وتسوية علاقاتهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. فعلى سبيل المثال، أبلغت مصادر سرية الفريق عن رسالتين أرسلهما في تشرين الأول/أكتوبر 2019 رئيسُ حركة العدل والمساواة الدكتور جبريل إبراهيم إلى المخابرات العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان تناولتا شؤون حركة العدل والمساواة في جنوب السودان. وتضمنت الرسالة الأولى طلبا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان مساعدةَ الحركة على استعادة المركبات والأسلحة التي استولى عليها عبد الرحمن أرباب عندما غادر الحركة. أما الرسالة الثانية فتضمنت طلبا بتدخل المخابرات العسكرية لاستعادة مجموعة من 900 زي رسمي استوردتها الحركة في جنوب السودان كانت محجوزة لدى حكومة جنوب السودان.

ثامنا – القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

ألف – لمحة عامة

109 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت دارفور استقرارا نسبيا دون وقوع مواجهات مسلحة واسعة النطاق. ومع ذلك، استمرت التوترات المحلية، والعنف الذي يستهدف المشردين داخليا والعائدين، والعنف الجنسي والجنساني. وعلى النحو المبيّن أدناه، أسفرت هذه الحوادث عن إصابات خطيرة وخسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات وتدمير لها. وواجه عدة مشردين داخليا عمليات تشريد متعددة أثناء محاولتهم البحث عن السلامة والحماية من الاشتباكات داخل المخيمات أو من القتال المتقطع بين القوات الحكومية وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والجماعات المنشقة عن الحركة في أجزاء من جبل مرة. وزادت عمليات التشريد المتعددة من استضعافهم وجعلهم أكثر عرضة لخطر الاعتداءات الجنسية والعنف. ويشكّل الاستهداف المباشر للمدنيين، في مخالفة لمبدأي التمييز والتناسب، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني تستوجب مساءلة الأطراف المسؤولة عنها. وأثّر التأخر في تشكيل حكومة جديدة على تنفيذ العديد من السياسات في دارفور، بما فيها ما يتعلق بعودة المشردين داخليا واللاجئين في إطار المبادرات الجارية للتوصل إلى حلول دائمة، وقد توقف تنفيذ تلك الحلول الآن.

110 – وأدى الغموض بشأن الكيفية التي يمكن بها للتطورات السياسية في الخرطوم تحسين الحالة في دارفور إلى اندلاع عدد من الاحتجاجات التي دامت عدة أيام. وعلى الرغم من تشريد الأشخاص

المشردين داخليا لمدة طويلة والعدد الكبير من اللاجئين، فإن حكومة السودان لم تنفّذ حلولا دائمة تسمح بالعودة بأمان وكرامة. وقد دفع المعدل المثير للجزع من الحوادث الأمنية، التي لم يتم التحقيق في معظمها، المشردين داخليا إلى تكرار الدعوات إلى تعزيز التدابير الأمنية. وقد اجتاحت دارفور موجات من الاحتجاجات برسالة مفادها ضرورة معالجة الواقع الاجتماعي الاقتصادي القاسي الذي يواجه المجتمعات المحلية. وأعرب المحتجون عن قلقهم إزاء عدم وجود تمثيل مناسب للحركات المسلحة في مسائل منها مسائل العدالة والمساءلة. ونظرا للمشاعر السائدة بأن تلك الحركات لا تمثّل إلاّ مجتمعاتها المحلية، ثمة احتمال بنشوب نزاعات في المستقبل داخل مخيمات المشردين داخليا.

111 - وفي نيالا، خلال الاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر على مستويات المعيشة ونقص السلع الأساسية والوقود وعدم توافر وسائل النقل، اتُّهمت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة، مما أسفر عن قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين. ودفعت تلك الاحتجاجات مجلس السيادة إلى زيارة نيالا وعقد اجتماعات لتقييم الأضرار ونزع فتيل الأزمة.

باء - الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني

112 - في مزارع ومواقع قريبة من مخيمات المشردين داخليا، أفيد على نطاق واسع من جانب مصادر محلية بوقوع حوادث اغتصاب لنساء وفتيات وفتيان واعتداء بدني عليهم. وبصفة عامة، يظل تحديد هوية الجناة أحد الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة والمساءلة. ووصف الناجون الجناةَ بأنهم جماعات من الرجال المسلحين، معظمهم من الرعاة، في حين وُصف البعض الآخر بأنهم أفراد من قوات الأمن. وفي معظم الحالات، لم يتم القبض على الجناة الذين حُدِّدت هويتهم. وبالإضافة إلى الاغتصاب، تعرض بعض الناجين لمزيد من العنف، بما في ذلك الضرب. فعلى سبيل المثال، في حادث وقع في 28 حزيران/يونيه في تابت (شمال دارفور)، هاجم ثلاثةُ رجال مسلحين على الجمال مجموعةً تتألف من ثلاث نساء، بمن في ذلك مراهقتان، ورجل. وفيما ضُرب الرجل والمرأة (وكلاهما في الأربعينات من العمر) وطُردا، تعرضت الفتاتان المراهقتان البالغتان من العمر 15 و 18 عاما للضرب والاغتصاب. وقطع أحد المهاجمين أجزاء من شفرَي وبظر الفتاة البالغة من العمر 18 عاما. ومن المرجح أن يكون للطابع الوحشي جدا لهذا الاعتداء أثرٌ سيء للغاية في الناجين وكذلك في النساء والفتيات الأخريات في المجتمع المحلي.

113 - وفي محلية الطويلة (شمال دارفور) التي وقعت فيها حوادث عديدة من هذا القبيل في الأشهر الأخيرة، تعرضت مجموعات من النساء في 28 تشرين الأول/أكتوبر لاغتصاب جماعي وضرب مبرح بالقرب من مزارعهن في شنقل طوبايا، مما أدى إلى إصابة بعضهن بجراح بالسكاكين. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت امرأتان من المشردين داخليا لهجوم على مزرعتهما في مرتال على يد مجموعة من الرجال المسلحين وُصفوا بأنهم رعاة عرب. وتعرضت إحدى المرأتين للاعتداء والاغتصاب بعد أن حاولت منع ماشية من رعي محاصيلها؛ أما الأخرى فضُربت بالعصي وأصيبت بجراح. وأُبلغت قوات الشرطة السودانية في الطويلة بالحادث، وتفقدت مكان الحادث الذي فر منه الجناة تاركين وراءهم حيواناتهم. لكن لم يُلقَ القبض على أي مشتبه فيهم. وتشير أنماط الحوادث إلى تزايد استخدام الاغتصاب في القتال بين البدو والمزارعين على الوصول إلى الأراضي في عدة مناطق من دارفور.

114 - وأشارت إحصاءات من مصادر حكومية سرية إلى أن عدد ملفات القضايا بلغ 120 ملفا في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر. غير أن من المرجح جدا أن يكون هذا الرقم أقلّ من الواقع، لأن

الحواجز المجتمعية تحول دون الإبلاغ عن حالات الاغتصـاب، ويرجع ذلك في جزء منه إلى نقص الوعي وإلى الوصم والخوف من المزيد من الإيذاء.

115 - وعلاوة على ذلك، لا يحصل الناجون على العلاج المناسب، ويعود ذلك في جزء منه إلى بُعد المسافات عن المرافق الطبية، وعندما يحصلون عليه، لا تكون مجموعةُ لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات متوافرةً بسهولة. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الطبية المناسبة في أوانها، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، فإنه لا غنى عن إجراءات التحقيق والمقاضاة الفعالة للحد من تلك الممارسات والقضاء على ثقافة الصمت. لكن كثيرا ما تكون قدرة السلطات على تقديم الجناة إلى العدالة محدودة، مما يفاقم الإفلات من العقاب.

جيم - الأطفال والنزاع المسلح

116 - يشكّل العنف الجنسي ضد الأطفال أحد الانتهاكات الجسيمة الستة في مجال الأطفال والنزاع المسلح (كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 1612 (2005)) التي جمع الفريق تقارير عنها. وأفادت مصادر محلية بأن اغتصاب رجال مسلحين لفتاة تبلغ من العمر 12 عاما في قولو (وسط دارفور) في 5 تشرين الأول/أكتوبر كان ثالث حالة اغتصاب لفتيات قاصرات في المنطقة في غضون يوم واحد. وفي حادث منفصل، أظهر تسجيل فيديو نشره على نطاق واسع نشطاء محليون فتاتين تبلغان من العمر 11 و 13 عاما وهما ترويان محنتهما بعد اغتصابهما في نيرتتي (وسط دارفور) على يد أشخاص حددت الفتاتان من خلال زيهم الرسمي وشاراتهم بأنهم أعضاء في قوات الدعم السريع. وقد تعرضت الناجيتان لإصابات ونُقلتا إلى المستشفى. وقالت والدة إحدى الفتاتين نادبة حظها إنه كان من الأفضل لابنتها أن تُقتل على أن تفقد عذريتها وتُترك عديمة القيمة بين قريناتها. وتُظهر هذه المشاعر التحديات التي تواجهها الناجيات، والتي يفاقمها عدم وجود مكان آمن للناجيات وعدم توفير الدعم للأطفال في إطار تدابير المساءلة.

117 - أدى حرقُ رعاة مسلحين لأراضٍ زراعية في محلية جلدو (جبل مرة) في 25 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الشكل العاشر) إلى فرار السكان من المنطقة. ومع أن المدرسة المحلية لم تُستهدف مباشرة، فإن الحادث أثّر بشدة على 250 فتى وفتاة ملتحقين بالمدرسة قد شُرِّدوا مع أسرهم (انظر الشكل الحادي عشر).

الشكل العاشر

صورة مزارع أضرمت فيها الميليشيات المسلحة النار في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في محلية جلدو



المصدر: مراقبون محليون لحقوق الإنسان.

الشكل الحادي عشر

صورة مدرسة جلدو بعد الهجوم الذي شنته الميليشيات المسلحة



المصدر: مراقبون محليون لحقوق الإنسان.

118 - وتورطت قوات الأمن في هجوم وقع على مدنيين في 7 تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من سرف عمرة (شمال دارفور). وذكرت مصادر محلية أن إطلاق النار العشوائي على منازل المدنيين أسفر عن إصابة ستة فتيان تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاما ونقلهم إلى المستشفى (انظر الشكلين الثاني عشر والثالث عشر).

الشكل الثاني عشر

صورة طفلين مصابين جراء إطلاق النار من قبل قوات الأمن بالقرب من سرف عمرة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019



المصدر: سري.

الشكل الثالث عشر

صورة طفل مصاب يتلقى العلاج بعد إطلاق النار بالقرب من سرف عمرة



المصدر: مصادر محلية.

119 - ولا تزال حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد من الكيانات المدرَجة بوصفها طرفا في النزاع، لكنها تنفي الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستغلالهم. وخلال اجتماع مع الفريق في حزيران/يونيه، ذكر عبد الواحد أن الأطفال الموجودين في وسطهم أيتام تقدّم لهم الحركة المساعدة. ولم يتسن التحقق من هذه التقارير. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة لم توقّع على خطة عمل تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومنعها.

دال - الانتهاكات المرتكبة من جانب قوات الأمن

120 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اتُّهمت مختلف عناصر قوات الأمن (وهي القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة السودانية) بارتكاب انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والاغتصاب والاستخدام المفرط للقوة. وأبلغت مصادر محلية الفريق عن نجاة أربع نساء في تشرين الثاني/نوفمبر من محاولة اعتداء جنسي من جانب أفراد في قوات الدعم السريع في قرية كُتُم (شمال دارفور). وقد أُصيبت إحدى الناجيات بجرح بالغ في رأسها أُدخِلت على إثرها المستشفى بعد مقاومتها الاعتداء. وتعرضت امرأة مشردة داخليا تبلغ من العمر 25 عاما للاغتصاب تحت تهديد السلاح في 27 تشرين الأول/أكتوبر على يد جندي من قاعدة قلول العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية في نيرتتي، وقد تم إلقاء القبض عليه واحتجازه فيما بعد.

121 - وأفادت مصادر متعددة بأن قوات الدعم السريع احتجزت بصورة غير قانونية أربعة رجال من حي القبة في مدينة الضعين (شرق دارفور) وعرضتهم لمعاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة في تموز/يوليه، مما أفضى إلى مقتل أحد المحتجزين في 16 تموز/يوليه، وهو فتى كان يبلغ من العمر 19 عاما، في مستشفى الضعين التعليمي. وجاء ذلك الحادث عقب صدور أوامر من مسؤول كبير في قوات الدعم السريع بالقبض على أولئك الرجال بتهمة سرقة هاتف جوال. وفيما بعد أُطلِق النار على متظاهرين تجمعوا أمام المنزل المستأجر من جانب قوات الدعم السريع، ولكنهم اقتحموا المكان وأضرموا النار فيه على سبيل

الانتقام. وفي تطور نادر وجدير بالترحيب، أدانت اللجنة الأمنية في شـــرق دارفور الحادث ووجّه المدعي العام للدولة اتهاما بالقتل العمد لسبعة جنود في قوات الدعم السريع[20].

122 - وفي حادث آخر، اتهمت مصـادر محلية عضـو في قوات الدعم السـريع بتعذيب أدى إلى مقتل واحد من عدة محتجزين، عقب حملة اعتقالات لنشطاء من مخيم كلمة (جنوب دارفور) ومحليات أخرى.

123 - وأبلغت مصـادر محلية الفريق بأن ثمانية أشـخاص في نيالا أصـيبوا بجروح خطيرة وأن عشـرات المدنيين فقدوا الوعي عندما استخدمت قوات الشرطة السودانية الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لفضّ الاعتصـام أمام مقر قيادة الجيش المسـتمر منذ 6 نيسـان/أبريل. وتوفي رجل في 5 أيار/مايو متأثرا بجراح ناجمة عن طلقات نارية أصيب بها أثناء فضّ الاحتجاجات.

124 - وعقب هجوم وقع في 5 أيلول/سـبتمبر في قولو (جبل مرة)، قُتل رجل يبلغ من العمر 36 عاماً وجُرح ثلاثة مدنيين آخرين على يد أشـخاص يُزعم أنهم عناصـر في قوات الدعم السـريع. وفي 18 أيلول/سـبتمبر، نظم شـباب وناشـطون محليون وقفة احتجاجية للمطالبة بإلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم. واعتقلت قوات الدعم السـريع خمسـة من هؤلاء الشـباب واحتجزتهم. وهدد القائد المحلي لقوات الدعم السريع باعتقال المتظاهرين المطالبين بالإفراج عنهم.

125 - وفي عدة حالات، لم يتخذ أي إجراء ضد قوات الأمن الضـالعة في عمليات إطلاق النار وغيرها من الانتهاكات. ويجب على السـلطات أن تهيئ دائما بيئة آمنة للاحتجاجات السـلمية وأن تكفل التحقيق مع المسـؤولين عن أعمال التعذيب والاسـتخدام غير المشـروع للقوة. وعلى الرغم من انتشـار الانتهاكات، ظل معدل الإفلات من العقاب مرتفعاً.

هاء - تجاوزات الجماعات التابعة لجيش تحرير السودان/عبد الواحد

126 - خلال القتال الدائر بين حكومة السـودان وجيش تحرير السـودان/عبد الواحد والقتال الدائر في صفوف جيش تحرير السودان/عبد الواحد، ارتكبت بعض الجماعات التابعة لجناح عبد الواحد انتهاكات وتجاوزات متعددة ضد المدنيين مثل عمليات القتل والتشـويه، بما في ذلك ضد النسـاء والأطفال، مما أدى أيضـاً إلى موجات جديدة من التشـرد وفقدان سـبل العيش. ووفقاً لتقرير مشـترك قدمته العملية المختلطة ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان[21]، في أيار/مايو 2019، أدت الاشـتباكات بين مختلف فصـائل جيش تحرير السـودان/عبد الواحد (بين القائدين صـلاح بورسـو ومبارك ولداوك)، وكذلك بين جيش تحرير السودان/عبد الواحد والجماعة المنشقة المسماة جيش تحرير السودان/السلام والتنمية) إلى تشريد ما يقرب من 500 1 مدني إلى قولو والقرى المحيطة بها. وأبلغ المشـردون داخلياً عن حرق عدة قرى ونهب مُمتلكات المدنيين، بما في ذلك ماشـية ومنتجات زراعية. وأبلغوا كذلك عن تعرض نسـاء وأطفال لحوادث عنف جنسي واغتصـاب. وعانت المجتمعات المضيفة ضائقات شديدة لاضطرارها إلى تقاسم مواردها المحدودة. وازدادت حالة المجتمعات المحلية المتضـررة سـوءا نتيجةً لمحدودية المسـاعدة الإنسـانية، وتفشـي الأمراض، ونقص الأغذية والمياه واللوازم الطبية.

---

(20) انظر: "11 dead this week in Darfur violence", *Dabanga*, 16 July 2019.

(21) العملية المختلطة/مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، "تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسـان التي ارتكبها جناح عبد الواحد التابع لحركة تحرير السودان والجماعات المنشقة في دارفور: كانون الثاني/يناير 2018-آب/أغسطس 2019".

واو – العنف القبلي

127 – شهدت المجتمعات المحلية الدارفورية استقراراً نسبياً في بعض المناطق، مما شجّع عودة أهلها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مصادر مختلفة منها وسائل الإعلام المحلية، بأن 000 20 شخص عادوا إلى خمس قرى مختلفة في طويلة وسورتوني (شمال دارفور)، حيث ذكر قادة البدو العرب أنهم متعايشون مع المشردين داخلياً ويحلون خلافاتهم سلمياً. بيد أن الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، بما في ذلك التهديدات الأمنية والمنازعات بشأن ملكية الأراضي والتنافس على الموارد الشحيحة، ظلت قائمة، مما أعاق عودة عدد كبير من المشردين داخلياً في معظم أنحاء دارفور. وتسببت حوادث لا حصر لها وقعت بين المجتمعات البدوية والزراعية في معظم الاشتباكات القبلية الدامية. وفي كثير من الحوادث، تعرض مشردون داخلياً يدعون ملكيتهم المشروعة لأراضيهم ويحاولون العودة إليها للمضايقة والتهديد والمطاردة والاعتداء، وأحياناً القتل. وتعرضت النساء والفتيات للاعتداء الجنسي والاغتصاب.

128 – وقد أدت هذه البيئة المتقلبة إلى وقوع المشردين داخلياً والعائدين في حلقة مفرغة من العودة ”الاستكشافية“ إلى ديارهم الأصلية ثم الانسحاب بسرعة حيث يعود الأفراد إلى المخيمات أو يتعرضون للتشرد مرة أخرى. وبالنسبة لمجتمعات المشردين داخلياً التي تعاني تقلص حصص الإعاشة والدعم الإنساني، فإن الوضع يزيد من تفاقم محنتها مع تأثر مصادر الدخل وسبل العيش تأثراً كبيراً.

129 – وعموما يصف الضحايا من المشردين داخلياً والعائدين بأنهم ”بدو عرب“، بعضهم مدجج بالسلاح. ومن دواعي القلق البالغ التقاريرُ التي تفيد بأن بعض الجناة يتلقون الدعم من قوات الدعم السريع في ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية. ووثّق المراقبون المحليون العديد من هذه الحوادث. فعلى سبيل المثال، في 31 تشرين الأول/أكتوبر قُتل رجل مشرد وابنته المراهقة في مزرعتهما على يد أربعة رعاة مسلحين يركبون الجمال ويرتدون أزياء عسكرية. ووفقاً للمصادر، كان الجناة أعضاء في قوات الدعم السريع في محلية طويلة. وفي أعقاب الحادث، طلب المدعي العام أن تصدر حكومة ولاية شمال دارفور أمراً بالقبض عليهم وإخراج قوات الدعم السريع والميليشيات من المنطقة. وأُبلغ الفريق بأن الحكومة لم تستجب لطلبات التحقيق في الهجمات التي شنتها الميليشيات.

130 – وفي حادث مماثل، أفادت مصادر محلية بأن الهجمات غير المبررة التي شنها رعاة مسلحون على أربع قرى في محلية المكجار بوسط دارفور في 28 أيلول/سبتمبر أدت إلى تشريد 000 3 فرد عندما تعرضت قراهم للنهب والحرق. وقُتل رجل يبلغ من العمر 32 عاما وأصيب ثمان ضحايا آخرين، من بينهم نساء وفتيات. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، شُرد مئات من سكان أربع قرى في محلة غرايدا (جنوب دارفور) بعد أن تعرضوا للهجوم والنهب عندما قام رجال مسلحون، يُزعم أن قوات الدعم السريع تدعمهم بالأسلحة والمركبات، بمداهمة قراهم. وتعرض الضحايا للضرب، ونهبت الأسواق والمنازل، وأُمر السكان تحت تهديد السلاح بمغادرة القرى فوراً. ونتيجة لهذه الحوادث، التي قُتل أثناءها نقيب في القوات المسلحة السودانية على يد الجناة، أُجبرت مئات الأسر التي كانت قد غادرت مخيمات المشردين داخلياً لزراعة حقولها على الفرار إلى أم قرفة. وبعد ذلك أطلق المهاجمون الماشية في المزارع، متعمّدين تدمير المحاصيل ومتسببين في وضع إنساني عصيب للضحايا. وأدى العنف في قريضة إلى تناقض في إفادات المزارعين والبدو وقوات الأمن وحكومة ولاية جنوب دارفور كما أدى إلى نشوب احتجاجات.

131 – ويشجع ضعف سيادة القانون في دارفور على القيام بمثل هذه الهجمات. وقد أُبلغ الفريق بأن الضحايا، في كثير من الحالات، دعوا السلطات مراراً وتكراراً إلى التدخل وطرد الرعاة لتمكينهم من زراعة حقولهم. وطالب الضحايا عموما أيضا بالتعويض وإمدادهم بالخدمات الأساسية وتيسير وصولهم إلى البنى التحتية. وأعربوا أيضا عن شكواهم من أن السلطات لم تضع سياسات شاملة لمعالجة شواغل المشردين داخلياً والعائدين. ويبدو أن الحكومة الجديدة قد أقرت بضرورة معالجة هذا الوضع. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، دعا وزير مجلس الوزراء، عمر مانيس، إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن وتوسيع نطاق وجود القوات النظامية في المناطق الزراعية في دارفور لحماية المحاصيل والحد من التعديات بعد وقوع سلسلة من الاغتيالات لمزارعين من قبل رعاة مسلحين[22]. ووفقا لمصادر إعلامية، تدخلت قوة أمنية مشتركة في 4 كانون الأول/ديسمبر لوقف القتال بين المزارعين والرعاة في محلية كتم وحجزت جميع الإبل التي أتلفت المزارع[23]. وفي وقت لاحق، قامت لجنة من الدولة بتقييم الضرر مادياً وأمرت بدفع تعويض قبل إعادة الإبل. ويؤمل أن تتكرر هذه التدخلات في الوقت المناسب في حالات أخرى وأن تمثل رادعا في المستقبل.

زاي – الاحتياجات الإنسانية والثغرات والتحديات

132 – تأثرت المجتمعات المحلية بالحصار المستمر الذي تفرضه حكومة السودان على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني منذ عام 2009. وبعد مرور عشر سنوات، لم تحدث تغييرات ملموسة في رفع القيود، ولا يُسمح إلا لعدد قليل من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالعمل. ومنذ أعاد برنامج الأغذية العالمي ترتيب أولويات المساعدة الإنسانية في عام 2015، ما برح المشردون داخلياً ينتقدون هذه السياسة ويتهمون المنظمات الدولية بعدم تلبية احتياجاتهم بالكامل. وقد خفضت هذه العملية، مقترنة بالتسجيل البيومتري للأشخاص المشردين داخلياً، إلى حد كبير عدد المشردين داخلياً الذين يعتبرون مؤهلين للحصول على المساعدة الإنسانية.

133 – وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شهدت عدة محليات في دارفور تفشياً واسع النطاق للأمراض المنقولة بالمياه وأمراض أخرى مثل الحصبة، وهو ما يمكن أن يكون له أثر مدمر على المجتمعات المحلية التي تعيش في أماكن شديدة التقارب. وتشير التقارير، بما في ذلك التقارير الواردة من المنظمات الإنسانية، إلى أن عشرات الأشخاص لقوا حتفهم، ومنهم أطفال. ونتيجة لغياب ما يلزم من الأفراد والمعدات، والافتقار إلى الأدوية أو تكاليفها الباهظة، لم يُقدَّم علاج كاف.

134 – وبدعم من الأمم المتحدة، قطعت حكومة السودان شوطا كبيرا في إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة. غير أن المجتمعات المحلية تشدد على ضرورة إجراء مزيد من العمليات عقب وقوع حوادث منعزلة ولكنها مدمرة. فعلى سبيل المثال، في 18 آب/أغسطس، وقع ثلاثة أفراد من أسرة واحدة في طريقهم إلى مزرعتهم في موريني (غرب دارفور) ضحايا انفجار لغم أرضي أسفر عن مقتل شقيقين وإصابة شقيقتهما بجروح[24].

(22) مقال من كوش نيوز مؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، متاح على الرابط التالي: http://kushnews.net/2019/12/214962.

(23) مقال من كوش نيوز مؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، متاح على الرابط التالي: http://kushnews.net/2019/12/215154.

(24) انظر: "Two brothers dead, sister maimed in West Darfur UXO blast", *Dabanga*, 19 August 2019.

حاء – نزع السلاح

135 – ظل انتشـار الأسـلحة واسـتخدامها يسـتثير دعوات المجتمعات المحلية إلى تنظيم حملة أكثر شمولا لنزع السـلاح وجمع الأسـلحة. وعلى الرغم من مبادرات نزع السـلاح السـابقة، لا تزال هناك مواقف متصـلبة، وتظل المجتمعات المحلية معرضـة للخطر. وردا على تزايد انعدام الأمن، اتخذت الحكومة الجديدة تدابير جديدة. ففي أيلول/سبتمبر، أطلق الفريق أول عبد الفتاح البرهان حملة لنزع السلاح في نيالا وتعهد باعتقال ومحاسـبة جميع الذين يهددون أمن الشـعب[25]. غير أن هذه المبادرات واجهت تحديات. فعلى سـبيل المثال، في 17 تشـرين الثاني/نوفمبر، أطلق مسـلحون يسـتقلون دراجات نارية في محلية أم دخن (وسط دارفور) النار على قوات الأمن أثناء عملية لنزع السلاح، مما أدى إلى إصابة أحد ضباط القوات المسلحة السودانية.

طاء – التحديات التي تواجه الحلول الدائمة

136 – تمشيا مع إطار اللجنة الدائمة المشـتركة بين الوكالات المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشـردين داخليا، أعلنت حكومة السـودان في عام 2018 عن برنامج لعودة المشـردين داخلياً يقدم لهم ثلاثة خيارات: العودة إلى مواطنهم الأصلية أو إعادة التوطين في أماكن أخرى من البلد أو الإدماج في الأماكن التي شُـردوا فيها. وفي 5 تشـرين الثاني/نوفمبر 2018، أطلق والي شمال دافور رسمياً عملية تحويل مخيمات أبو شـوك والسـلام وزمزم في شمال دارفور إلى أحياء سـكنية مزودة بخدمات كاملة. وكان من المفترض أن تشمل المرحلة الأولى إعادة توطين 000 45 أسرة تقريبا ستُمنح ما بين 300 و 400 متر مربع من الأراضي وشهادة ملكية. وقد عُلقت هذه البرامج في أعقاب التطورات السياسية التي حدثت في الخرطوم.

137 – وعلى الرغم من هذه المبادرات، فقد أدى اسـتمرار العنف الذي يسـتهدف المشـردين داخلياً والمجتمعات المحلية إلى تسـاؤل الكثيرين عن كيفية تمكنهم من العودة إلى مواطنهم الأصـلية بأمان وكرامة. ووفقاً لمصـادر محلية، يخشـى العديد من المشـردين داخلياً من استكشـاف خيار إعادة التوطين في أماكن أخرى بسـبب التهديدات الأمنية والافتقار إلى البنى التحتية والخدمات الأسـاسـية. وإضـافة إلى ذلك، فاندماجهم في أماكن إقامتهم الحالية صـعب أيضـا لأنهم ما زالوا يفتقرون إلى الأغذية والأدوية والمياه الصالحة للشرب وغيرها من الخدمات الأساسية التي تستلزم دعما إنسانيا. وقد أبلغت قيادات مجتمعات المشردين داخليا عن تفشي الأمراض أيضا في مناطق متعددة من مناطق النزاع، وأن حكومة السودان قد تحدثت عن تفكيك المخيمات دون معالجة شـواغلها الرئيسـية ودون إعادة التأهيل المناطق التي دمرتها الحرب. وعلاوة على ذلك، لا بد من معالجة مسـألة المسـتوطنين الجدد في بعض المناطق. ويطالب المشـردون داخليا كذلك بأن تعالج حكومة السـودان المسـائل المتعلقة بامتلاك الأراضـي التي تمثل أحد الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاع.

ياء – العدالة والمساءلة

138 – لم تُتخذ تدابير العدالة الانتقالية التي تمثل أهمية أسـاسـية لضـمان المسـاءلة، ولا توجد ضـمانات لعدم التكرار والمصـالحة ودفع التعويضـات. وتتزايد المطالبة بالعدالة والمسـاءلة، إلا أن أهالي دارفور يخشـون

(25) انظر: “Campaign of disarmament in Darfur”, *Dabanga*, 29 September 2019.

أن من غير المرجح مساءلة الأشخاص الأكثر المسؤولية عن الانتهاكات، بما في ذلك قوات الأمن. وجوهر أي مبادرة للعدالة الانتقالية هو الحاجة إلى العمل مع السكان المتضررين من أجل التعرف بشكل أفضل على احتياجاتهم فيما يتعلق بوضع حلول أكثر دواما وقابلية للاستمرار.

139 - وأعربت مصادر عديدة، لا سيما المشردون داخلياً ومجتمع الفور، عن قلقها البالغ إزاء تعيين كل من الفريق أول عبد الفتاح البرهان والفريق أول حميدتي، نظراً لتورطهما المزعوم في انتهاكات حقوق الإنسان سابقاً في نزاع دارفور. ويتطلب الوضع في دارفور إحداث تحول كبير في النموذج الفكري المتبع للحد من العنف في المنطقة وتعزيز الأمن ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة إعادة ترسيخ وجود الدولة في دارفور، إلى جانب القيام بإصلاحات المؤسسية وغيرها من الإصلاحات لسد الثغرات القائمة في إنفاذ القانون وحفظ النظام العام، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء.

تاسعا - مراقبة الحدود والجمارك

ألف - معلومات أساسية

140 - استمرت التحديات العابرة للحدود في دارفور، لا سيما مختلف أنشطة التهريب وتدفقات الأسلحة، منذ بدء النزاع. وقد اتُّخذت مبادرات وطنية وإقليمية عديدة في محاولة للتصدي لهذه التحديات. ومقارنةً ببقية المناطق الحدودية في دارفور، كانت الحدود مع تشاد هي الأكثر استقرارا (انظر S/2019/34، الفقرة 38). وقد حققت القوة المشتركة لرصد الحدود التشادية السودانية، التي جرى نشرها في عام 2010، نجاحا معقولاً في تعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية في دارفور، إلى حد أنها أصبحت نموذجا للتعاون عبر الحدود في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، كما يتضح مما سبق ذكره عن تدفقات الأسلحة من دارفور إلى تشاد في عام 2019 (انظر الفقرة 32). وعلى الرغم من كل هذه الجهود الإقليمية والوطنية، ظلت المؤسسات والإدارات المسؤولة عن إدارة الحدود في دارفور ضعيفة. ونتيجةً لذلك، واصلت الجماعات الإجرامية الانتهازية وكذلك الجماعات المسلحة نشاطها عبر الحدود. ولا تزال الحدود مع ليبيا عرضة لمختلف الأنشطة العابرة للحدود، بما في ذلك تدفقات الأسلحة في كلا الاتجاهين، بسبب نشر عدد غير كاف من القوات في هذه المناطق الصحراوية في معظمها.

باء - المؤسسات ذات الصلة والتحديات

141 - منذ تشكيل قوات الدعم السريع، نُشر معظمها في المناطق الحدودية في دارفور. ومثلت هذه القوات إلى حد كبير منطقة عازلة لمراقبة الحدود على الحدود مع ليبيا، وتعزيزا للقوات المسلحة السودانية والقوة المشتركة لرصد الحدود التشادية السودانية على الحدود مع تشاد. وفي ذروة الاحتجاجات التي اندلعت في الخرطوم في نيسان/أبريل 2019، نُشر العديد من أفراد قوات الدعم السريع من دارفور في العاصمة وغيرها من المدن الرئيسية، مما أدى إلى انخفاض تواجد هذه القوات على حدود دارفور. وفي اجتماع مع كيانات الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُبلغ الفريق بالفجوة التي أحدثها رحيل قوات الدعم السريع، ولا سيما في المناطق المحيطة بالحدود مع ليبيا. بيد أن بعض عناصر قوات الدعم

السريع نفسها اتُّهمت بالتورط في أنشطة تهريب عبر الحدود، لا سيما تهريب المهاجرين[26]. وفي التقرير النهائي لعام 2018، قدم الفريق توصية بأن تستكمل حكومة السودان تحويل قوات الدعم السريع بشكل كامل إلى قوة مهنية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وفقا لقانون قوات الدعم السريع (S/2019/34، الفقرة 191).

142 – ومصلحة الجمارك، وهي الوكالة الرئيسية المفترض تواجدها على أي حدود، وجودها محدود في المناطق الحدودية في دارفور. وقد قدم الفريق عدة توصيات في الماضي بشأن تعزيز القدرات والإمكانات المتعلقة بإدارة الحدود (انظر S/2019/34، الفقرة 199). ويعوق هذا النقص في المؤسسات قدرة حكومة السودان على الحد من التدفقات الجارية وغير المشروعة للسلع والخدمات من دارفور وإليها.

143 – وقد شنت حكومة السودان عدة حملات من أجل التصدي للتهريب عبر الحدود، كتهريب المركبات على سبيل المثال. وكان التحدي يتمثل دائماً في قدرة الحكومة على أداء هذا العمل على نحو شامل ومتسق وفي قدرتها على مواصلة تلك الجهود مع مرور الوقت. وذكرت مصادر ومراقبون مختلفون للفريق أن هذا التحدي يعزى بدرجة كبيرة إلى افتقار جهود الحكومة إلى الحماسة.

144 – ومشكلة مراقبة الحدود لا تقتصر على دارفور، بل هي مسألة ذات طابع إقليمي إلى حد كبير، كما يتضح من إنشاء مركز العمليات الإقليمي في الخرطوم في عام 2016، الذي يهدف إلى التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة. والطابع الإقليمي لهذه التحديات يجعل حلها على طول حدود دارفور أكثر صعوبة.

عاشرا – الأسلحة

ألف – انتشار الأسلحة

145 – إن انتشار الأسلحة في دارفور، الذي يعزى بالأساس إلى التوزيع الواسع النطاق من جانب حكومة السودان للأسلحة على الميليشيات العميلة لها في السنوات الأولى من النزاع، مسألة معروفة ولا تزال قائمة. وهو مصدر لعدم الاستقرار أيضا في المنطقة، حيث تحصل بعض الجماعات المسلحة المتمركزة في البلدان المجاورة، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا، على الأسلحة من دارفور. وفي دارفور، تواصل الميليشيات وغيرها من العصابات الإجرامية الانتهازية استخدام الأسلحة الصغيرة لإحداث حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، بما يشمل ارتكاب انتهاكات متعددة من قبيل العنف الجنسي والجنساني، والهجوم على موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية وعلى ممتلكات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

146 – وفي آب/أغسطس 2017، شرعت حكومة السودان في اتخاذ إجراءات صارمة لجمع الأسلحة. ولفترة من الوقت، أدت تلك الجهود إلى انخفاض مستوى الحوادث المسلحة في دارفور، لا سيما في المدن الرئيسية. وقد توقفت الإجراءات منذ ذلك الحين وأُبلغ عن وقوع حوادث مسلحة في جميع أنحاء دارفور.

---

(26) انظر: Jérôme Tubiana, Clotilde Warin and Gaffar Mohammud Saeneen, *Multilateral Damage: the Impact of EU Migration Policies on Central Saharan Routes*, Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", September 2018.

وأقرّت السلطات الجديدة مراراً وتكراراً بخطورة هذه المشكلة. وبالإضافة إلى جمع الأسلحة نفسها، لا بد من تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون وحفظ النظام في دارفور، حتى يتمكن المدنيون من الاعتماد على قوات الأمن لحمايتهم ويكفوا عن اعتبار أنفسهم مسؤولين عن كفالة أمنهم بأنفسهم عن طريق حمل الأسلحة النارية.

باء - توريد الأسلحة ونقلها

147 - تلقى الفريق عدة تقارير عن توريد أسلحة وذخيرة ومركبات إلى حكومة السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقا لمصادر متعددة، كُشفت صلة لعدد من البلدان، منها بلدان في المنطقة، بتوريد هذه المواد العسكرية. وفي الفقرة 10 من القرار 1945 (2010)، قضى مجلس الأمن بأن يكون أي بيع للأسلحة والأعتدة المتصلة بها (غير المحظورة بموجب القرارين 1556 (2004) و 1591 (2005)) إلى السودان أو أي إمداد له بهذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها مشروطا بتقديم وثائق لتحديد المستخدم النهائي. وفي الفقرة 2 من القرار 2455 (2019)، طلب المجلس إلى فريق الخبراء أن يقدم تقريرا عن تنفيذ الفقرة 10 من القرار 1945 (2010) وجدواها. ويلاحظ الفريق مع القلق أن لجنة الجزاءات لم تقدم إليها أي وثائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد المستخدم النهائي فيما يتعلق بالإمدادات المذكورة أعلاه.

148 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق تقارير عن نقل حكومة السودان مواد عسكرية إلى دارفور. وفي ظل عدم توافر موافقة اللجنة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 7 من القرار 1591 (2005) مقروءةً مقترنة بالفقرة 3 (أ) '5' من القرار نفسه، يشكل هذا النقل للأسلحة والمعدات العسكرية إلى دارفور انتهاكا للأحكام ذات الصلة المتعلقة بحظر الأسلحة. ولا تنكر حكومة السودان انتهاك ذلك الحظر وتبرره بضرورة حماية أراضيها. ولم تقدم حكومة السودان أي طلب للحصول على إعفاءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

149 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتبين حدوث نقل واسع النطاق للأسلحة إلى الجماعات المسلحة المتمركزة في دارفور. ومع ذلك، وكما ورد في الفقرات 82 إلى 85، واصلت الجماعات الدارفورية في ليبيا تسليح نفسها. وهذا يمثل تهديدا للاستقرار في دارفور، حيث يمكن لهذه الجماعات أن تحاول في وقت ما العودة إلى دارفور بأسلحتها.

150 - وفي ضوء التطورات الأخيرة، بما في ذلك الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والحاجة إلى وجود مؤسسات أقوى تكفل سيادة القانون، يظل انتشار الأسلحة في دارفور، فضلا عن فعالية حظر توريد الأسلحة، مسألتين مثيرتين للقلق بالنسبة إلى الفريق.

حادي عشر - حظر السفر وتجميد الأصول

ألف - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء

151 - يواصل الفريق رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر من جانب الدول الأعضاء، التي فرضها مجلس الأمن في الفقرتين الفرعيتين 3 (د) و (هـ) من القرار 1591 (2005) وقد بعث إلى الدول الأعضاء المعنية رسائل طالبا الحصول على معلومات بشأن هذه المسألة.

باء - التنفيذ من جانب حكومة السودان

152 - لم تقدم حكومة السودان في الماضي تقريرها المتعلق بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أعربت الحكومة عن عدم قدرتها على تنفيذ تجميد الأصول. وفي حزيران/يونيه 2017، وتشرين الأول/أكتوبر 2018، وتموز/يوليه 2019، طلب الفريق إلى الحكومة تقديم معلومات مستكملة عن موقفها فيما يتعلق بتنفيذ تجميد الأصول. ولم تقدم الحكومة ردا في هذا الصدد. واثنان من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، هما موسى هلال عبد الله النسيم (SDi. 002) وجعفر محمد الحسن (SDi. 001)، موجودان في السودان، حيث تتحفظ حكومة السودان على موسى هلال.

جيم - التحقيقات الجارية بشأن حظر السفر

153 - في 2014 و 2017 و 2018 وفي تموز/يوليه 2019، طلب الفريق إلى حكومة تشاد النظر في حالات انتهاك محتمل لحظر السفر ارتكبها موسى هلال وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (SDi.004)، وذلك فيما يتعلق بزيارتهما إلى تشاد منذ إدراج اسميهما في القائمة. ولم يرد من حكومة تشاد جواب حتى الآن.

154 - وأشارت مصادر إلى تواجد جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو في تشاد بصورة متقطعة وممارسته أنشطة غير مشروعة متعددة، مثل التهريب.

ثاني عشر - تمويل الجماعات المسلحة

155 - لا تزال ليبيا هي المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة الدارفورية. ومعظم الجماعات المسلحة الدارفورية، وهي حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة السودانية والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان وتجمع قوى تحرير السودان وأنصار موسى هلال، لها وجود في ليبيا وتستفيد من الحالة السياسية والحرب الأهلية الدائرة فيها. ومع تناقص الدعم المقدم من جنوب السودان، لم يعد ذلك البلد يشكل خيارا جذابا للجماعات المسلحة الدارفورية، ولا تعمل فيه سوى الجماعات الصغيرة. وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد هي الحركة المتمردة الوحيدة التي احتفظت بوجود كبير داخل دارفور، حيث تتركز أنشطتها في منطقة جبل مرة. وفي عام 2019، وجد جناح عبد الواحد مصدراً هاماً جديداً للتمويل نتيجةً لاستغلال الذهب.

ألف - الجماعات المسلحة في دارفور

1 - جيش تحرير السودان/عبد الواحد

156 - في السنوات القليلة الماضية، كان المصدر الرئيسي لتمويل هذه الحركة في دارفور هو الضرائب المفروضة على سكان مخيمات المشردين داخليا والضرائب المفروضة في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة في جبل مرة[27]. ومع تعرض قيادة عبد الواحد لتحديات متزايدة في المخيمات، أصبح تحصيل الضرائب المفروضة على المشردين داخلياً أكثر صعوبة. ونتيجةً للعمليات العسكرية التي قامت بها حكومة السودان

(27) للاطلاع على وصف مفصل للنظام الضريبي الذي تديره حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور، انظر الوثيقة S/2019/34، الفقرات 61-63.

منذ عام 2016، فقد جناح عبد الواحد السيطرة على عدة أراضي وأسواق. وتأثّرت سلباً كذلك الأنشطة الزراعية والتجارية في المنطقة الخاضعة لسيطرة جناح عبد الواحد. وكثيراً ما يلجأ أعضاء الحركة إلى سرقة الماشية من العرب لإعالة أنفسهم.

157 - وفي عام 2019، وجد جناح عبد الواحد في جبل مرة مصدر تمويل جديد واسع النطاق نتيجة استغلال منجم الذهب في توروي. فبعد اكتشاف الذهب، تجمع آلاف المدنيين في الموقع وانخرطوا في التعدين الحرفي. وقد أُرسل عدد من القيادات البارزة في جناح عبد الواحد، مثل عبد الرازق توريّ وزونون عبد الشافي (انظر الوثيقة S/2019/34، الفقرات 48-52)، إلى الموقع للإشراف على عمليات التعدين وتنظيم عملية فرض الضرائب على عمال المناجم. ووفقاً لما ذكره عمال المناجم الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، فإن جناح عبد الواحد يحصِّل نحو 25 في المائة من الإيرادات التي يدرّها عمال المناجم، ومن ثم فقد تمكن من كسب مبالغ كبيرة المال.

158 - وتُستخرَج الحجارة من مناجم توروي ثم تُجلَب في شاحنات إلى كيدينغير حيث تُستخدم أساليب حرفية بدائية لمواصلة معالجة الذهب واستخراجه (انظر الشكل الرابع عشر). وعادة ما يشتري هذا الذهب الحرفي (انظر الشكل الخامس عشر) تجارٌ من نيالا.

الشكل الرابع عشر

صورة لوسائل المعالجة الحرفية للذهب المستخرَج في كيدينغير



المصدر: عامل مناجم محلي.

الشكل الخامس عشر

صورة للذهب المُكتشَف في توروي



المصدر: عامل مناجم محلي.

159 - ويتزايد شعور حكومة السودان بالقلق إزاء تعزيز جيش تحرير السودان/عبد الواحد نتيجة عمليات التنقيب عن الذهب هذه، وقد حاولت تحجيم هذا المصدر الجديد لتمويل الجماعة. وبعد الحادث الذي وقع في كيدينغير بين الجيش وعمال المناجم في أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة 47)، أصدر نائب والي جنوب دارفور مرسوما في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بوقف جميع أشكال التعدين في محليات مرشينج وشرق جبل مرة والوحدة، بما في ذلك كيدينغير. وأشار إلى أن المنطقة، التي أُنتج فيها 270 كيلوغراما من الذهب خلال شهرين، أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لمنطقة جنوب دارفور بأسرها[28]. وأسفر المرسوم عن إغلاق عمليات التعدين في كيدينغير (انظر المرفق 8). وحاليا، تجري معالجة خام الذهب المستخرج من توروي وبيعه في قريتي فينا ودار السلام، ولا يزال جناح عبد الواحد يحقق أرباحاً من تلك العمليات.

2 - الميليشيات العربية

160 - توجد ميليشيات عربية شتى في دارفور، وهي ضالعة في أنشطة إجرامية من قبيل ما أُبلِغ عنه من عمليات خطف طلبا للفدية، واتجار بالبشر، وتهريب للأسلحة والمخدرات، وسرقة للماشية. وقد برزت الجماعات العربية، بما في ذلك بعض مؤيدي موسى هلال، كمورّدٍ رئيسي للأسلحة والذخيرة لجناح عبد الواحد في جبل مرة.

(28) انظر: https://www.darfur24.com/2019/10/05/.

باء – الجماعات المسلحة في جنوب السودان

1 – جيش تحرير السودان/عبد الواحد

(أ) الأنشطة التجارية

161 – حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد موجودة في جنوب السودان وتنخرط في أنشطة تجارية، لا سيما الزراعة والنقل. ويقوم جناح عبد الواحد أيضا بجمع المساهمات من تجار الفور العاملين في جنوب السودان.

162 – ووفقاً لعناصر سابقة في جناح عبد الواحد أجرى الفريق مقابلات معهم في جنوب السودان وأوغندا، يدير عبد الله حران، قائد الجناح في جنوب السودان، أعماله التجارية المتعددة في إطار تعاون وثيق مع نخب الدينكا المحليين في فاريانق، ولا سيما رجل الأعمال سيمون لويث والفريق أول دينق ماييك. وفي إطار علاقة تكافلية، يوفر جناح عبد الواحد الأمن والحماية لأبناء قبيلة الدينكا في المنطقة من هجمات النوير، بينما توفر نخب الدينكا في المنطقة أراضي زراعية وماشية وماعز لجناح عبد الواحد للأغراض تجارية.

163 – ويُرزع البصل والطماطم والذرة الرفيعة والخضر في منطقة فاريانق. ووفقا لمصدر من جناح عبد الواحد، تم زراعة 478 طنا من البصل في عام 2018. وتباع المحاصيل الزراعية في الأسواق المحلية في واو وبانتيو وييدا وجوبا، كما يتم تصديرها. وكثيرا ما تُستخدم الطائرات التابعة لسيمون لويث تور لنقل المنتجات الزراعية إلى جوبا، لا سيما خلال موسم الأمطار.

164 – وتشارك حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد أيضا في الإنفاق على ما يقارب 100 رأس من الماشية و 300 رأس من الماعز، ورعايتها، في منطقة فاريانق.

165 – ويدير جناح عبد الواحد أعمال شركة للنقل ولديه 11 شاحنة في حوزته (انظر الشكل السادس عشر). ويتولى كل من محمد آدم وعبد الله روكرو وصلاح بابكر إدارة أعمال النقل. وتستخدم هذه الشاحنات لنقل البضائع بين جوبا وواو وبانتيو وفاريانق وييدا. ويمكن لشاحنة واحدة أن تحقق دخلا صافيا يصل إلى 000 11 دولار في الشهر.

الشكل السادس عشر

صور لشاحنات حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جوبا، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019





المصدر: سري.

166 - ويقوم جناح عبد الواحد أيضا بجمع المساهمات من تجار الفور الذين يباشرون أعمالا في جنوب السودان. وسلطان آدم فور، المستقرّ في جوبا، هو المسؤول عن هذه العملية. ويتقاسم عبد الواحد وعبد الله حران العائدات المتأتية من العمليات التجارية في جنوب السودان، التي يتم تحويلها عن طريق

تحويلات مالية غير رسمية (حوالات)، وتستخدم لإعالة أسرتيهما وصيانة مؤسساتهما، فضلا عن مكتب جناح عبد الواحد في كمبالا.

(ب) *مذكرة الاتفاق بين عبد الواحد وكيان تجاري في جنوب السودان*

167 - أثناء التحقيقات، أُبلغ الفريق بوجود اتفاق سابق بين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وكيان تجاري في جنوب السودان، زوّد جناح عبد الواحد بموجبه بـ 25 سيارة لاندكروزر وشاحنتين وقطع غيار وأغذية ولوازم متنوعة. وعلى الرغم من أن المبلغ الإجمالي الذي تفاوض عليه عبد الواحد مباشرة كان لما قيمته 4.1 ملايين دولار، فقد تم توريد معدات ومواد قيمتها 3.47 ملايين دولار إلى جناح عبد الواحد. وتخلّف جناح عبد الواحد عن الدفع فلم تُورَّد بقية المواد. وفي نيسان/أبريل 2014، وُقِّعت مذكرة اتفاق إثر مفاوضات جديدة[29] بين عبد الواحد والكيان التجاري القائم في جنوب السودان، وافق عبد الواحد بموجبها على دفع رسم إضافي قيمته مليون دولار عن كل سنة لم تسدَّد فيها قيمة العقد (انظر المرفق 9). ولم تُسدَّد قيمة العقد بعدُ. وشُرِع في إجراءات لاسترداد الأموال في محاكم في جنوب السودان وأوغندا.

2 - فصائل حركة العدل والمساواة

168 - في جنوب السودان، يقدم كل من حركة العدل والمساواة والمجلس الثوري السوداني، وهي جماعة منشقة عن حركة العدل والمساواة، دعما أمنيا وتشغيليا لحاكم ولاية لول، رزق زكريا حسن، في مدينة راجا ومحيطها، وفي المقابل يتلقيان مساعدة مالية محدودة بالإضافة إلى الذخيرة والأزياء الرسمية والإمدادات. ومن أجل كسب العيش، شرعت الجماعتان في ممارسة أنشطة تجارية، بصفة مدنية في بعض الأحيان. وتعملان في الزراعة ونقل السلع، مثل السكر والنفط والبصل، من واو وأويل إلى راجا وبورو المدينة، حيث تبيعانها في الأسواق المحلية.

جيم - الجماعات المسلحة في ليبيا

1 - أنشطة المرتزقة

169 - تتواجد مختلف الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا كمرتزقة وتسعى إلى تقوية نفسها عن طريق كسب المال والأسلحة والمعدات. وعادة ما يستند ولاء هذه الجماعات لمختلف الفصائل الليبية إلى المصالح، وفي بعض الأحيان تغير ولاءها. وقد استفادت جميع الجماعات الدارفورية مما تقدمه الفصائل الليبية من مركبات وأسلحة وإمدادات أخرى، فضلا عن الدعم المالي.

170 - وتتوقف المبالغ التي تدفع للجماعات المسلحة على التفاهم الذي تتوصل إليه مع الجماعات المسلحة الليبية. وفي كثير من الأحيان، يزود الجانب الليبي المجموعة المكونة من 10 مقاتلين بمركبة وأسلحة. وتكون المبالغ المدفوعة نظير الهجوم على منشآت وممتلكات جديدة والاستيلاء عليها أعلى من تلك المدفوعة نظير حراسة المنشآت. وبعد تنفيذ هجوم ناجح، يُسمح للمقاتلين بالاحتفاظ بما يستولون عليه

(29) المعلومات واردة من مصدر سري ذي صلات سابقة بحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

من مركبات وممتلكات. ويدفع السماسرة ما يصل إلى 000 3 دولار نظير انضمام مقاتل جديد إلى إحدى الفصائل الليبية.

171 - ووفقاً لأحد المصادر، يتقاضى مقاتلو حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي راتباً شهرياً قدره 500 1 دينار ليبي، في حين يتقاضى الضباط 500 2 دينار ليبي. ويكون صرف المرتبات متقطعاً في بعض الأحيان. على سبيل المثال، في الفترة من أيلول/سبتمبر 2018 إلى آب/أغسطس 2019، لم تُدفع سوى خمسة رواتب شهرية. ويحصل القائد العام جمعة حجار ونائبه جابر إسحاق على الأموال، من الجيش الوطني الليبي بالأساس، ثم يسلّمانها إلى العقيد عبده دقليس المسؤول عن المسائل المتعلقة بالميزانية. ويسلم دقليس الرواتب لكل مقاتل نقداً.

2 - الأنشطة الإجرامية

172 - أُبلغ الفريق بأن الجماعات المسلحة الدارفورية، إلى جانب كونها من المقاتلين المرتزقة لمختلف الفصائل الليبية، ضالعة أيضا في توفير الحماية والمرور الآمن للمتجرين بالمهاجرين، واختطاف المهاجرين من أجل الحصول على فدية، وتهريب الأسلحة والمخدرات والسيارات. وتنفذ هذه الأنشطة في كثير من الأحيان بالتعاون مع العصابات الإجرامية المحلية العاملة في تشاد وليبيا.

173 - وعلى وجه الخصوص، فإن معظم الجماعات المسلحة الدارفورية ضالعة في تهريب السيارات من ليبيا إلى تشاد ودارفور. ويدفع تجار السيارات السودانيون أموالا إلى هذه المجموعات لمرافقة قوافل السيارات المدنية من المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي إلى الحدود مع تشاد والسودان، حيث تباع السيارات. ويُنقل بعض هذه السيارات على متن شاحنات، في حين يُقاد بعضها. وعادة ما تتقاضى الجماعات 000 3 دينار ليبي عن كل سيارة في القافلة. وطرق التهريب الرئيسية هي: (أ) من الكفرة إلى جبل العوينات إلى المالحة أو أم درمان (السودان)؛ (ب) من أم الأرانب إلى كوري بوغودي إلى زواركي (تشاد)؛ و (ج) من بزيمة إلى تزربو إلى سارا إلى أم جرس (تشاد).

ثالث عشر - التوصيات

174 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بما يلي:

(أ) حث حكومة السودان على التعاون الكامل مع الفريق، لا سيما فيما يتعلق بإصدار التأشيرات وتيسير الوصول إلى دارفور، لكي يضطلع الفريق بولايته بفعالية؛

(ب) تشجيع حكومة السودان على نزع سلاح جميع الميليشيات العاملة في دارفور ومساءلتها، على النحو المنصوص عليه في القرار 1591 (2005)؛

(ج) تشجيع حكومة السودان على استكمال تحويل قوات الدعم السريع بشكل كامل إلى قوة مهنية وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، وفقا لقانون قوات الدعم السريع؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها حكومة السودان بهدف الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين؛

(هـ) تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها حكومة السودان لتعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون وإقامة العدل في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك المناطق الريفية التي يكون فيها وجود الحكومة ضعيفا أو منعدما؛

(و) تشجيع حكومة السودان على تهيئة عمليات للعدالة الانتقالية متوازنة بين الجنسين وتركز على الضحايا بهدف الإسهام في تحقيق السلام المستدام والمصالحة وإقامة العدل في دارفور؛

(ز) تشجيع حكومة السودان على مواصلة العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل وضع خطة لتنفيذ البيان المشترك المقترح بين الأمم المتحدة والشركاء وحكومة السودان؛

(ح) تشجيع حكومة السودان على تحقيق مصالحة باقية بين القبائل، لا سيما بين المزارعين والمجتمعات البدوية، وذلك من خلال التركيز على النهج الوقائية بدلا من ردود الفعل المخصصة.

175 - وإذ يشير الفريق إلى توصياته السابقة بشأن هذا الموضوع، فإنه يكرر تأكيد أن اللجنة قد تود أن تطلب إلى حكومة السودان تنفيذ تدابير تجميد الأصول بحق الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة.

176 - ويوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

(أ) توفير القيادة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، من أجل التعجيل بعملية السلام في دارفور، التي يمكن أن تشمل إصدار قرار متعلق بالوساطة ومكان المحادثات؛

(ب) تشجيع الأطراف في عملية السلام على كفالة تمثيل المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك المنظمات النسائية من مجتمعات المشردين داخليا واللاجئين، في محادثات السلام؛

(ج) دعم التعاون بين السودان ودول المنطقة، بما في ذلك تعزيز القوات الحدودية المشتركة مع التركيز على منع الاتجار بالأسلحة والبشر؛

(د) تشجيع حكومة جنوب السودان على اتخاذ تدابير ضد الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقائدها عبد الله حران على أراضيها، ولا سيما نظام الاحتجاز المطبق من جانب الجماعة؛

(هـ) حث الفصائل الليبية المتحاربة على وقف التعاون مع الجماعات المسلحة الدارفورية وتزويدها بالتمويل والمعدات العسكرية.

177 - ويوصي الفريق بأن تقوم الأمم المتحدة، بوصفها أحد أعضاء لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة 480 من وثيقة الدوحة، بتشجيع إدماج الحركات الموقعة على الاتفاق في عملية الانتقال السياسي.

178 - ويوصي الفريق بأن يدعم فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة حكومة السودان في جهودها الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين والرامية، تمشيا مع إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخليا، إلى تيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين.

المرفقات

Annex 1 — Mandate

In paragraph 7 of resolution 1556 (2004), the Security Council mandated all states to take the necessary measures to prevent the sale or supply, to all non-governmental entities and individuals, including the Janjaweed, operating in the states of North Darfur, South Darfur and West Darfur, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories.

In paragraph 8 of the resolution 1556 (2004), the Council further mandated all states to take the necessary measures to prevent any provision to the non-governmental entities and individuals identified in paragraph 7, by their nationals or from their territories of technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in paragraph 7.

In paragraph 7 of its resolution 1591 (2005), the Council extended the arms embargo to include all parties to the N'Djamena Ceasefire Agreement and any other belligerents in the aforementioned areas in Darfur.

In its resolution 2035 (2012), the Council extended the reference to the three states of Darfur to all the territory of Darfur, including the new states of Eastern and Central Darfur created on 11 January 2012.

The enforcement of arms embargo was further strengthened, in Paragraph 10 of the resolution 1945, by imposing the condition of end user documentation for any sale or supply of arms and related materiel that is otherwise not prohibited by resolutions 1556 and 1591.

In paragraphs 3 (d) and 3 (e) of resolution 1591 (2005), the Council imposed targeted travel and financial sanctions on designated individuals (the listing criteria were further extended to entities in resolution 2035 (2012)), to be designated by the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005), on the basis of the criteria set out in paragraph 3 (c) of that resolution. In its resolution 1672 (2006), the Council designated four individuals.

The Panel operates under the direction of the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005). The mandate of the Panel, as set out in resolution 1591 (2005), is:

- a- To assist the Committee in monitoring implementation of the arms embargo;
- b- To assist the Committee in monitoring implementation of the targeted travel and financial sanctions; and
- c- To make recommendations to the Committee on actions that the Security Council may want to consider.

In its resolution 2340 (2017) and preceding resolutions, the Security Council also requested that the Panel:

- d- Report on the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution 1945 (2010) in quarterly updates;
- e- Continue to coordinate its activities, as appropriate, with the operations of the UNAMID, with international efforts to promote a political process in Darfur, and with other Panels or Groups of Experts, established by the Security Council, as relevant to the implementation of its mandate;
- f- Assess in its first and final reports;

g- Progress towards reducing violations by all parties of the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556 (2004), paragraph 7 of resolution 1591 (2005) and paragraph 10 of resolution 1945 (2010);

h- Progress towards removing impediments to the political process and threats to stability in Darfur and the region;

i- Violations of violations of international humanitarian law or violations or abuses of human rights, including those that involve attacks on the civilian population, sexual and gender-based violence and violations and abuses against children; and

j- Other violations of the above-mentioned resolutions;

k- Provide the Committee with information on those individuals and entities meeting the listing criteria in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005);

l- Continue to investigate the financing and role of armed, military and political groups in attacks against UNAMID personnel in Darfur, noting that individuals and entities planning, sponsoring or participating in such attacks constitute a threat to stability in Darfur and may therefore meet the designation criteria provided for in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005); and

m- Investigate any means of the financing of armed groups in Darfur.

Annex 2 — Statement by the Darfuri IDPs and Refugee Camps Administration (25 March 2019)

Darfuri IDPs and Refugee Camps Administration
Statement

25 March 2019

With reference to our statement issued on 22 March 2019, regarding the abolition of role of Coordinators of IDPs and Refugees and the suspension of activities of the United People's Front - UPF inside the camps.

We intend to separate between IDPs and Refugees from the UPF. We reaffirm our steadfastness to reach our goals of achieving everlasting peace in Darfur and restoration of rule of law and sustain life of dignity for Sudanese people regardless of their race, religion, culture or political background.

1. We the undersigned leaders of the IDPs and Refugees camps, call upon all members of Sudan Liberation Movement and Army – SLM/A led by Abdel Wahid Mohammad Al Nur, to abide by the following in order to prevent crimes and illegal activities committed by some members who are directed by Abdolwahid which severely impacts lives in the camps.

2. We condemn by the strongest terms the illegal deeds committed by Adam Rujal in the IDP camps, we are well aware of the nature of dealings and coordination between Adam Rujal and Abdel Wahid and the instructions to implement criminal plans inside the camps.

We confirm Adam Rujal work in trade in Hila Beida, northeast of Zalingei and lives free of any governmental harassment, therefore we warn the IDPs and Refugees against dealing with Adam Rujal as he does not represent the IDPs and refugees Administration and to disregard any statements issued by Adam Rujal or Abdul Wahid Mohammad Nur, who has failed to manage his movement militarily, politically and organizationally. Abdul Wahid has become a major threat to our just cause.

3. We request that the IDP and refugee camps to be under the direct supervision of the UNHCR and the United Nations authority until the crisis is resolved and peace is restored.

4. We are calling upon all organisations working in Darfur to disregard all statements issued by Adam Rojal, he his not authorized by the IDPs and Refugees Administration to speak on their behalf. Any enquiries for information about IDPS and Refugees should be obtained from IDPs and Refugees Administration issued by the undersigned camps Chiefs.

5. We call upon the United Nations, the Security Council the International Criminal Court, the European Union, the African Union Peace Security Council, the Troika, the Embassies of States that respect human rights to clearly condemn the crimes committed by Abdel Wahid and his military personel inside the IDP and Refugee camps.

We are appealing to the UN from within our camps to take care of our issues, especially in the area of protection, the resumption of the flow of relief humanitarian aid, the rapid return of international organizations to carry out their duties and put an end to the policies which seek to settle foreigners in our lands that we were force to flee.

6. Darfuri IDPs and Refugee camps Administration is in the process of election of new leaders, after Abdel Wahid Mohammed Al Nor has distanced himself from Darfur for a very long time, but continues his manipulations, elimination policies and bias to his family, taking money by force from IDPs and uses agents to commit crimes in the camps.

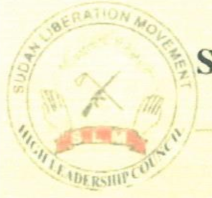
7. Finally we reaffirm our adherence to our just rights and our support for the popular revolution that has become a reality and we believe together we could stop the bloodshed in Darfur by uprooting the genocidal regime.

Signed by:
Darfuri IDPs and Refugee Camps Administration

1/ Sheikh : Ali Abdulrahman Altahir Chief Administrator of IDPs and Refugees
Kalma camp.
2/ Sheikh Salih Issa Mohamed General Secretary of IDPs and Refugees Administration
Kalma camp.
3/ Idris Abdallah Mohamed Head of Youth of IDPs and Refugees
Kalma Camp.
4/ Khadega Abdallah Abaker Head of IDPs and Refugees Women Association
Kalma Camp
5/ Sabir Rudwan Chief of Center (1)
6/ Abduljabar Mohamed Hussein Chief of Center (2)
7/ Ibrahim Ahmed Abdallah Chief of Center (3)
8/ Salah Abdulgadir Hassan Chief of Center (4)
9/ Mussa Bahar Adam Chief of Center (5)
10/ Omda Adam Sharaf el-din Omer Chief of Center (6)
11/ Issa Adam Ahmed Chief of Center (7)
12/ Zakaria Idris Hassan Chief of Center (8)
13/ Guma'a Bakhit Hamid Chief of Center (9)
14/ Abdallah Mohamed Suliman Chief of Educational council in Kalma Camp.
15/ Mussa Ishag Ahmed Chief of Drieg Camp in Nyala.
16/ Seif el-din Adam Mussa Salih Chief of Bleil Camp - Nyala.
17/ Mohamed Ahmed Abdulrahman Chief of Utash Camp.
18/ Ahmed Mohamed Hassan Chief of Al- Salam Camp
19/ Mohamed Ibrahim Chief of Al-Neem Camp Eastern Darfur
20/ Adam Ahmed Issa Chief of Demna Camp
21/ Nouredin Ishaq Mahmoud Chief of Sekelly Camp.
22/ Mousa Nasr Aldin Ibrahim Ahmed Chief of Mousa Camp.
23/ Mohamed Seneen Mohamed Chief of Demarcated Sakelly Camp.
24/ Gumma Bakhit Hamid Chief of IDPs 2013/2014
25/ Adam Internet Chief of Kabkabiya Camps

Sheikh Ali Abdulrahman Altahir
Chief of IDPs Camps Administration
26/03/2019 Nyala
alisheikhali60@gmail.com
Mobile: 00249916899162

Annex 3 — Statement by the SLA High leadership Council freezing the powers of Abdul Wahid Nur (1 May 2019)



SUDAN LIBERATION MOVEMENT
HIGH LEADERSHIP COUNCIL



In order to preserve the cohesion and unity in the early years, we have exercised wisdom and patience and concealed all our organizational differences with the movement's president so as not to give the enemy an opportunity to strike at our unity and internal cohesion. We continued this struggle by urging the members to concentrate all our efforts to defeat the regime, as it is a necessary step and an important entry point to bring down the rest of the system that has been perpetuated for thirty years in all corrupt civil state institutions and armed criminal militias of Janjaweed and Rapid Support Force that committed the most heinous crimes against the people and our homeland Darfur.

Throughout two-and-a-half-year of consultations between the founders and the factions of the movement and the continuous communication and coordination with our friends and suporters who are concerned from the international community, especially the permanent members of the Security Council, the special envoys of Britain, France and Germany, the UN Security Council Panel of experts , UNAMID, and after the verification of serious damage and crimes attributed by the Chairperson of the movement, we provide the following example:

First:

The issuance of serious decisions affecting the lives of individuals and groups, such as elimination of and issue death sentences without trial as a result of difference of opinion, which took the lives of a large number of people such as ordering to murder of the Deputy Director of Administration of the Internally displaced Persons and refugees currently Al Shafi Abdullah Abdul Karim and also ordered the assassination of Major General Abbas Khamis in Juba, and recently the massacre took place in Kalma camp on 11th April 2019, resulted in sixteen dead and dozens wounded of the innocent displaced residents of the camp.

Second:

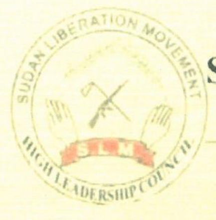
The Chairperson of the movement continued to adopt fatal decisions that affect the interests and legitimate rights of the members of the movement and the IDPs, disregard the constitutional rules of the movement and its leaders and institutions. These wrong decisions served the agenda of the regime, forgetting the enormous sacrifices made by the people of Darfur and ignoring the scale of the crisis and the grave consequences that left millions of victims who paid dearly for their Freedom and dignity. Thus, violating the Constitution, which he himself signed and which we have sworn to respect and invoke, thus losing the organization's effectiveness and ability to meet the challenges.

Third:

The destruction of the military sector completely and the prevention of support and training preoccupied with his self-interest and false media statements, and worked to dismantle the trained and organized military units under the leadership of the incompetent and weakened and create strife and distinction between the honorable army leaders using a policy of divide and ignite the wars of internal



Head Office: France: +33767828896 +33605574340 **Email:** kazansky95@gmail.com



SUDAN LIBERATION MOVEMENT
HIGH LEADERSHIP COUNCIL



weakness and exhaustion, opening the door of penetration, Among them resorting to the system and accepting the margin of power to escape its tyranny.

Fourth:

Neglecting the building of the movement's institutions and ignoring the qualification and training of members as a pillar of the organization's power and prevent the provision of scholarships for victims of genocide Although the movement enjoyed in earlier times excellent relations with international and regional educational institutions.

Fifth:

The chairperson Abdul Wahid dealt with comrades in the organization and with the liberation movements and opposition political parties and with the diplomatic entities and representatives of organizations, which led many comrades to escape away from the tyranny of the chairperson and many of them declared their dissent from the movement and formed their own independent organizations and make other organizations alienated from any alliances that include Sudan Liberation Movement / Army SLM/A led by Abdul Wahid, which made the movement in complete isolation and pariahs from the national political alliances of oppositional groups and parties on the same struggle.

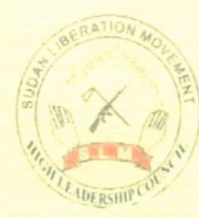
First:

The higher leadership council and founders

1. Mohamed Zakaria Yahia Arabab Vice Chairman and member of higher leadership council.
2. Ahmed Ibrahim Yousif Secretary of Foreign Affairs and member (HLC)
3. Hafiz Yousif Hamoda Secretary of Political Affairs and member (HLC)
4. Ali Hamid Mohamed Secrtary for IDPs and Refugees member (HLC)
5. Salaheldin Abakar Abuelkhairat member of (HLC)
6. Eiman Abuelgasim Saifeldin
7. Mohamed Haroon bosh
8. Mohamed Yousif Ahmed (Hamadi)
9. Eng.Abdulgabar Yahia (Jabra)
10. Abu Huraira Ahmed Ismail Abakar
11. aziza Ibrahim
12. abbs hamedelinl elshater



Head Office: France:+33767828896 +33605574340 Email: kazansky95@gmail.com



SUDAN LIBERATION MOVEMENT HIGH LEADERSHIP COUNCIL



Second:

Field commanders of (SLA) in other areas

1. Major General Haroon Abdulkarim (Frank) former commander of division four
2. Major General Abbas Khamis (BAO) second commander of Secular Sudan Division
3. Major General Mustafa Nasreldin Tombor vice cheff of stuff mobilization and former Military spokesperson.
4. Major General Dauod Sidiq
5. Brigadier Ameer Ahmed Tarbush Commander (MI) Secular Sudan Division
6. Brigadier Osman Khalil Adam Commander of administration (presidency)
7. Colonel Mohamed Adam abakar (Mirisela) Commander in Secular Sudan Division
8. Major Adam Abakar Commander communications Secular Sudan Division
9. Captain Alrasheed Salih Financial Administration Secular Sudan Division
10. First Lieutenant Hamad Abdeen Revolutionary mobilization Secular Sudan Division.

Third:

1. General Administration of IDPs and Refugees which include all the IDPs Camps in Darfur total of 153 camps with all its sectors (women ,youth etc..) and the Refugees in neighbouring countries.
2. Representatives of the Refugees (Chad)

a. Ismail Mohamed Abdulmajeed
b. Idris Adam Ibrahim
c. Dawood Abdulrasul Khamis
d. Abdulaal Alfadil Alshaikh
e. Alfatih Younis
f. Aisha Mohamed Abdulrahman
g. Nabil Mohamed Abdalla
h. Dr.Mohamed Adam Sharafeldin
i. Jawahir Ibrahim Abdulrasul
j. Aisha Hussain Bukur
k. Abdulraziq Yousif Mohamed
l. Yahia Mohamed Isaac
m. Gada Ahmed Mohamed
n. Mohamed Alobied Abdalla
o. Zakaria Yagoub Khamis
p. Hawa Zakaria Mohamed
q. Hussain Mohamed Bukur

3. Representatives of Refugees in East Africa

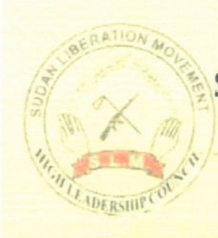
a. Yasir Abdulhalim Adam Tanzania
b. Husna Idriss Kenya

4. Asaad Abdalla Ahmed Representatives of the Refugees in central and west Africa.



Head Office: ROMR +33767828896 +33605574340

Email: kazansky95@gmail.com



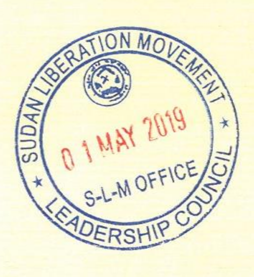
SUDAN LIBERATION MOVEMENT
HIGH LEADERSHIP COUNCIL



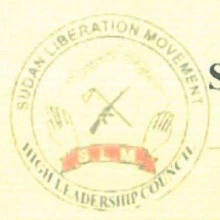
Fourth:
Representatives of Internal Offices
1. Central Darfur office
    Mr.S.A.H
2. South Darfur Office
    Mr. K.K.F
3. North Darfur Office
    Mr.A.M.A
4. East Darfur Office
    a.Mamoun Wadi Mamoun
    b. Mr. N.A.Y
5. National Capital Office
    a. Mr. A. M. A
    b. Mr. D.A.S
    c. Mr. H.K.A
6. Eastern Region Mr. A.M .D
7. Kordofan Region Mr.D.M.A
8. Northern Region
    a.Mr.DR. S.B.M
    b. Mr. Y. A. R

Fifth:
Civil Society
1. Representative of internal civil society Mr. H. A .SH
2. Representative civil society in diaspora Mrs. Maha Alhadi Tebaiq

Sixth:
Representatives of the Movement in diaspora
1. Representatives of the Movement in Middle East
a. Idriss Mohamed Arbab
b. Khalid Adam Ahmed
2. Representative of the Movement in USA Dr.Omar Abakar
3. Representatives of the Movement in EU
    a.Ali Abulkarim Hussain
    b.Salma Ibrahim
    c.Altaib Abdulrahman Abdalla



Head Office: France:+33767828896 +33605574340 Email: kazansky95@gmail.com



SUDAN LIBERATION MOVEMENT
HIGH LEADERSHIP COUNCIL



d. Isamil Adam Ahmed
e. Abdulkarim Abakar Adam
f. Mohamed Isaac bukor
g. Hasabalkarim Ahmed Abulkarim
h. Yasin Ahmed
i. Nureldin Aldoma

4. Representatives of the Movement in Gulf of Arab countries

a.Salahueldin Adam Mohamed Shuaib
b.Eng.Mohamed Mohamed Abduljaleel

5. Representative Canada

Abdalla Musa Ali Bakheit

Seventh:

Representative of Students and Youth

a.A.R.T
b.B.A.A
c. Advocate A. A.A

May 1, 2019



Head Office: **France:** +33767828896 +33605574340 **Email:** kazansky95@gmail.com

Annex 4 — Extract of the contract between the Transitional Military Council (TMC) and Dickens & Madson Canada, Inc., signed by General Hemetti on behalf of the TMC and Ari Ben-Menashe on behalf of the company on 7 May 2019, received by US NSD/FARA Registration Unit on 17 June 2019

obtain funding and equipment for the Sudanese military. We will strive to obtain funding for your Council from the Eastern Libyan Military Command in exchange for your military help to the LNA (Libyan National Army).

Annex 5 — Confidential audio communication by SLA/MM Deputy commander Jabir Ishag (obtained by the Panel in March 2019)

Translated from Arabic

Hello. How are you? Well, God willing, and perfectly fine, God willing.

This is Major General Jabir Ishag [speaking about] the matter that we agreed upon before 2016, we reached an agreement with Hassan Musa's group and the people from the Chadian [opposition], who were in Ras Lanuf, and in Zalla and Marada. We said that we would withdraw. After the withdrawal, that agreement was not implemented. They did not give us any money or what we were owed — no supplies and no money. That is one thing. The second thing is that an agreement was reached in 2018, in the time of Al-Fadil and at the time of the events in the oil fields. They gave us two millions, but they did not give us the rest, because there was an outstanding dispute between us and the group of Abu Sarafhada. That is why, if there is an agreement, the people [involved should] implement the agreement before doing these other things, because these are the second and third times, and I am not staying. The people will not accept this.

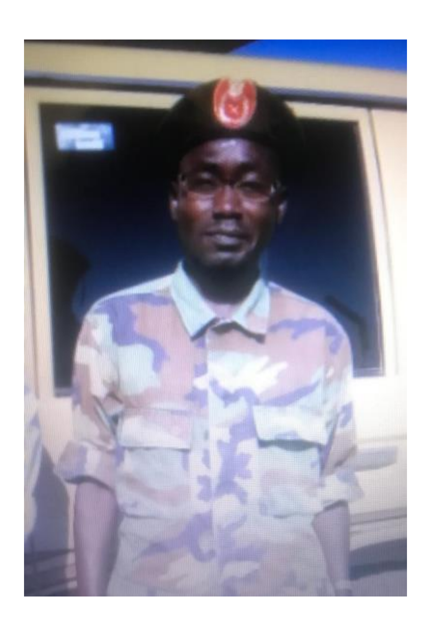
Annex 6 — Audio statement by GSLF Chairman Taher Hajer on clashes in Libya between Darfur rebel groups and CCMSR Chadian rebel group (January 2019)

Translated from Zaghawa

We are going for our interests, we are not going to target anyone but we are going for our people and nothing can stop us and by these manners we have sent our convoys. Like I told you, Bashir is our operation commander and all the guys are with him and from our convoy namely are : Juvon, Haroun Abu Takeiy etc etc. While they are on their way, they have been attacked from behind and immediately two cars from the convoy have been burned down which belong to convoy of Jabir and five our fighters were killed. Those five who were dead are : 1- Mubarak showaleish - driver of Saleh Boldogos, 2- Idriss Shitana with Alsadig Duba from our convoy. Five fighters immediately passed away on the spot and two other were injured and they too passed away two days later. Myself, Mr Abdallah and the rest of leadership circle remain at the headquarters and anyone who is searching for accurate information, then what I told you is the whole truth. We sent a joint force for this operation, with others, not ourselves alone, and neither group of Minni alone but there are other people with us and their efforts and contributions must be recognised as well and thanks to them. Saleh Jebel Si, Abudulrazik Group Side of Tarada and the prisoner Nimir's group are with us. All its a joint operation and the total number of cars is around 70 vehicles. All the different groups have contributed equally and it was part of our previous agreement in which we have all agreed that any further operation whether is here or away must be carried out by collective action. It's not good to deny or hijack efforts of other people and of course other groups are with us and our main intention is to save our Zaghawa people who are being targeted. And that is why we are going there and it's not nice to brag that only our movement has done the job on the ground and ultimately our main mission is to rescue our Zaghawa people. This initiative has started from within our two movements and we have already discussed this matter previously. The issue concerning those people who are like mice addicted to digging for gold. We have already advised them before that they either come and join us for quest of revolution or either return to the country but they are stubborn people. So our convoy is heading there to advise them about the dangers which are posed by Tubu and Gorane.

Annex 7 — Commanders of SLA/AW's Secular Sudan Division involved in SLA/AW's detention system in South Sudan

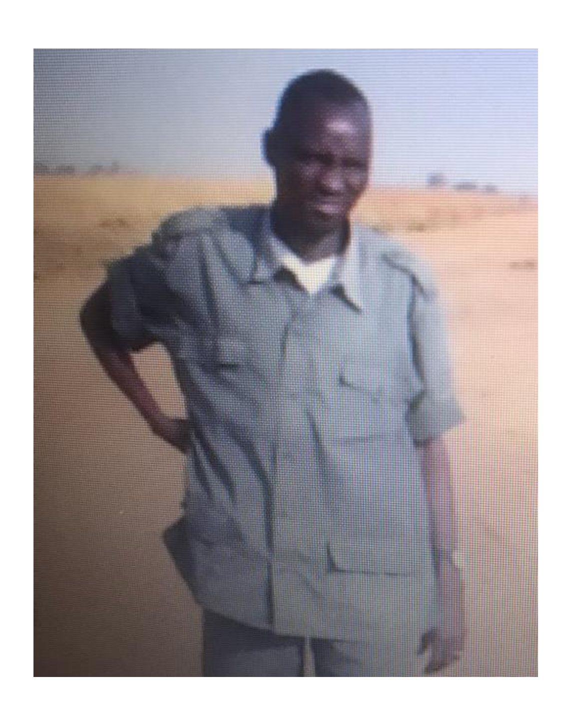
1) Major General Abdullah Haran, head of the Secular Sudan Division and SLA/AW Deputy chair



2) Lieutenant Ahmed Nyangding, head of Military Police



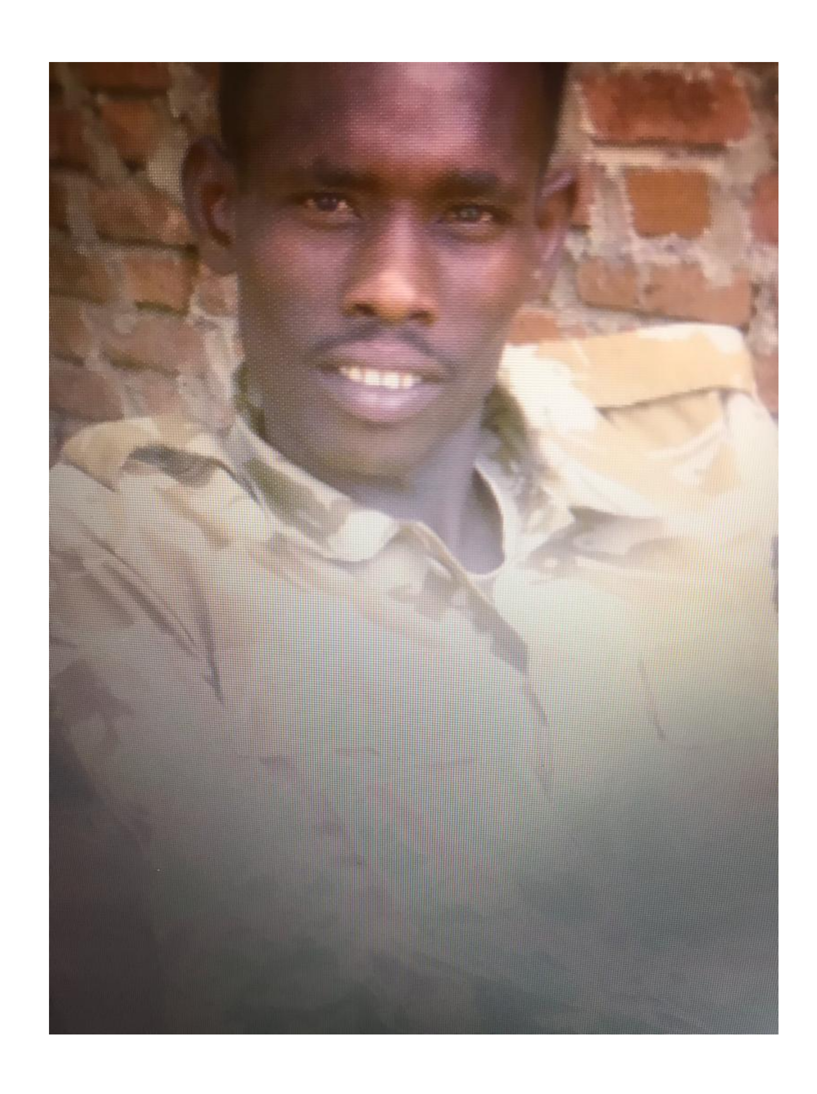
3) Major Saad Adam, former head of Military Police



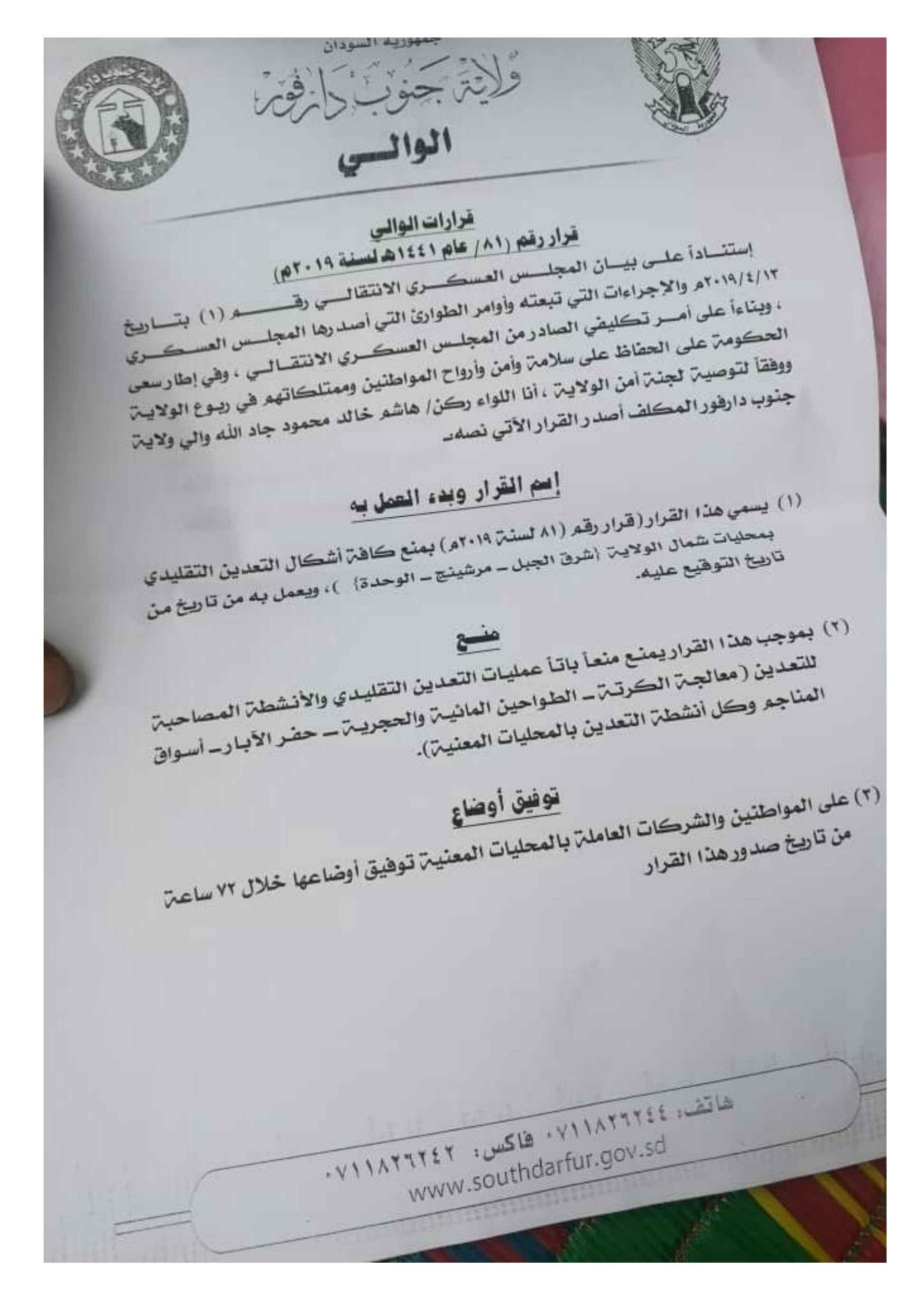
4) Brigadier General Osman Haroun



5) Lieutenant Adam Dakay, Military Police



Annex 8 —Decree No. 81 of Year 2019 by the Acting Wali of the State of South Darfur, banning all forms of artisanal mining in the northern localities of the State (East Jebel Marra –Mershing – al-Wehda). 3 October 2019.



جمهورية السودان

ولاية جنوب دارفور

الوالي

قرارات الوالي

قرار رقم (٨١/ عام ١٤٤١هـ لسنة ٢٠١٩م)

إستناداً على بيان المجلس العسكري الانتقالي رقم (١) بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٩م والإجراءات التي تبعته وأوامر الطوارئ التي أصدرها المجلس العسكري، وبناءاً على أمر تكليفي الصادر من المجلس العسكري الانتقالي، وفي إطار سعي الحكومة على الحفاظ على سلامة وأمن وأرواح المواطنين وممتلكاتهم في ربوع الولاية ووفقاً لتوصية لجنة أمن الولاية، أنا اللواء ركن/ هاشم خالد محمود جاد الله والي ولاية جنوب دارفور المكلف أصدر القرار الآتي نصه.

إسم القرار وبدء العمل به

(١) يسمي هذا القرار (قرار رقم (٨١ لسنة ٢٠١٩م) بمنع كافة أشكال التعدين التقليدي بمحليات شمال الولاية {شرق الجبل – مرشينج – الوحدة})، ويعمل به من تاريخ من تاريخ التوقيع عليه.

منع

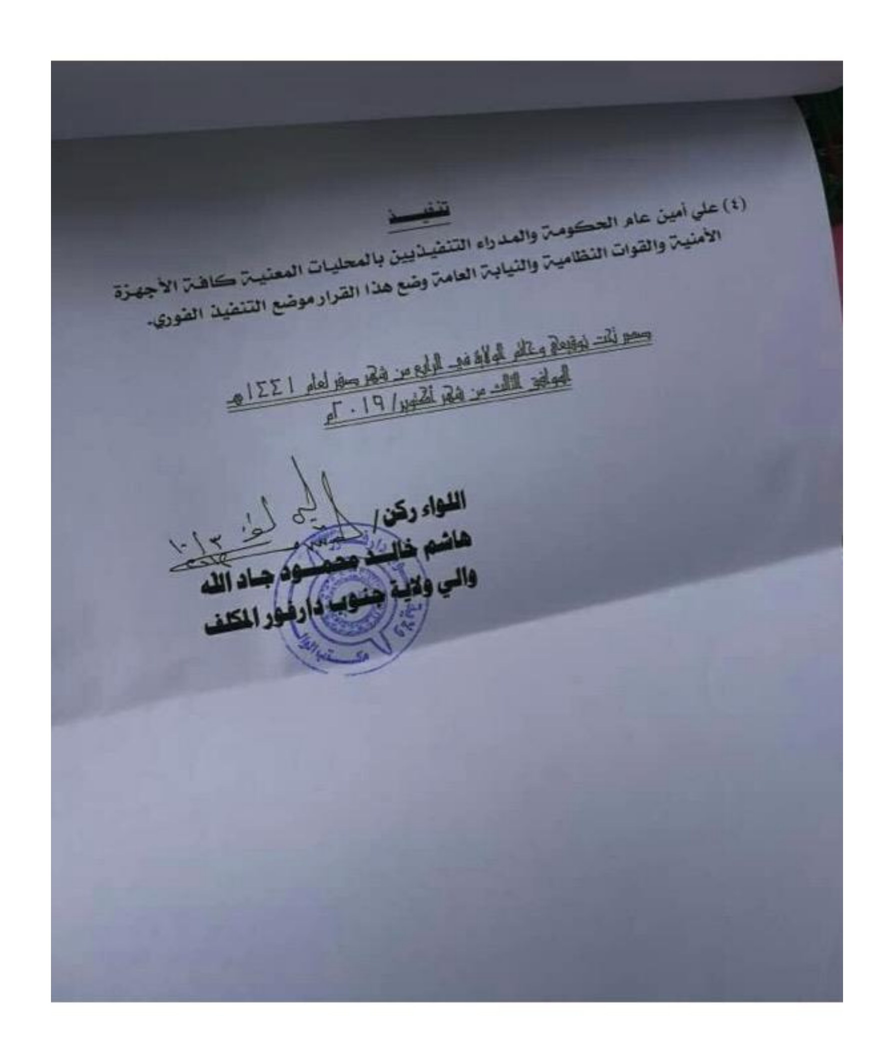
(٢) بموجب هذا القرار يمنع منعاً باتاً عمليات التعدين التقليدي والأنشطة المصاحبة للتعدين (معالجة الكرتة – الطواحين المائية والحجرية – حفر الآبار – أسواق المناجم وكل أنشطة التعدين بالمحليات المعنية).

توفيق أوضاع

(٣) على المواطنين والشركات العاملة بالمحليات المعنية توفيق أوضاعها خلال ٧٢ ساعة من تاريخ صدور هذا القرار

هاتف: ٠٧١١٨٢٦٢٤٤ فاكس: ٠٧١١٨٢٦٢٤٢

www.southdarfur.gov.sd



تنفيــذ

(٤) علي أمين عام الحكومة والمدراء التنفيذيين بالمحليات المعنية كافة الأجهزة الأمنية والقوات النظامية والنيابة العامة وضع هذا القرار موضع التنفيذ الفوري.

صدر تحت توقيعي وختم الولاية في الرابع من شهر صفر لعام ١٤٤١هـ الموافق الثالث من شهر أكتوبر/ ٢٠١٩م

اللواء ركن/
هاشم خالد محمود جاد الله
والي ولاية جنوب دارفور المكلف

٣/١٠

Annex 9 — Memorandum of Understanding between SLA/AW and a South Sudanese company

1

THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
MEMORANDUM OF AGREEMENT FOR CONTRACT FOR SUPPLY OF ASSORTED ITEMS

THIS CONSOLIDATED MEMORANDUM OF AGREEMENT dated the .... day of ..01....04.., 2014 is as a result of the amalgamation of the contracts dated 13th September, 2011 and 3rd December, 2011 and entered into BETWEEN **SUDAN LIBERATION MOVEMENT/ARMY** (hereinafter referred to as "The Client") which expression shall where the context so admits include its successors in title, nominees, agents and assigns of the one part.

AND

[illegible] **COMPANY LIMITED** (hereinafter referred to as "the Company") which expression shall where the context so admits include its successors in title, nominees and assigns of the other part,

WHEREAS the Client procured the services of the Company for supply an assortment of items to Wau and Juba in South Sudan,

AND WHEREAS the Company undertook and did supply the assortment of items as listed in **Schedule A** as specified and agreed to by the Client.

AND WHEREAS the Company in enabling it to carry out the services did take out Bank facilities in the understanding that in fully performing and discharging of all its duties as agreed to the satisfaction of the Client, the Client shall pay the Company all amounts due on or before the 28th January, 2012.

AND WHEREAS the Client was supplied with the assorted Item, it defaulted in the payments to the Company which resulted in the Company failing to supply part of the assorted items as listed in **Schedule B**

SUDAN LIBRATION MOVEMENT - SLM

08 APR 2014

2

NOW THIS AGREEMENT WITNESSES as follows:-

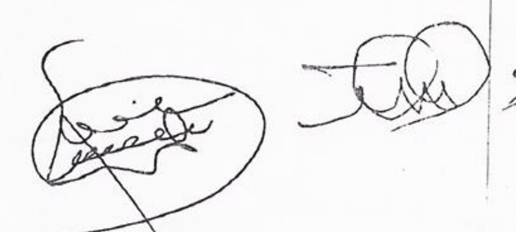
1. The Client acknowledges that as a result of its default in payment aforementioned, the Company has suffered Bank penalty interest payments.
2. The Client acknowledges that the Company has so far supplied assorted items worth **USD 3,470,000 (United States Dollars Three Million four hundred and seventy million only) (herein after referred to as the "Contract amount")**, leaving a balance of **USD 630,000 (United States Dollars Six hundred and thirty thousand only)** worth of items unsupplied as itemized in **schedule B.**
3. Both Parties agree that the items listed in schedule B that are un supplied shall not be supplied anymore and shall not form part of the contract amount
4. Both parties agree that there shall be a surcharge of **USD 1,000,000 (United States Dollars One Million only)** for every year that the contract amount is not paid by the Client. The parties further acknowledge that this surcharge shall be to cater for the interest penalties the Company is facing as a result of delayed payments.
5. For avoidance of doubt, both Parties agree that the surcharge shall commence from **January, 2012** until payment in full.
6. If the performance of this Agreement or any obligation under it is prevented, restricted or interfered with by reason of circumstances beyond the reasonable control of the party obliged to perform it, the party so affected upon giving prompt notice to the other party shall be excused from performance to the extent of the prevention, restriction or interference, but the party so affected shall use its best endeavors to avoid or remove the causes of non-performance and shall continue

08 APR 2014

performance under this Agreement with the utmost dispatch whenever such causes are removed or diminished.

7. The Company hereto undertakes during or at anytime after this expiration of this Agreement to keep confidential and bind its employees, representatives and agents to keep confidential any information concerning the service and in particular but not limited to any information relating to the Client.
8. This document contains the entire agreement between the Client and Company in regard to supply of assorted items, It supersedes all earlier conduct and documents of the parties in connection with supply of the items under the Agreement
9. All disputes or differences whatsoever that shall at any time hereafter whether during the continuance in effect of this Agreement or upon its determination arise between the parties hereto touching or concerning the contract or the construction or the effect of the rights duties or liabilities of the parties hereto any of them under or by virtue of this Agreement ,or otherwise as to the subject matter hereof shall where the parties consent be referred to a single arbitrator to be agreed upon by the parties hereto.
10. This Agreement shall be governed by and construed in accordance with South Sudanese law and the Client irrevocably submits to the jurisdiction of the South Sudanese Courts Courts.

IN WITNESS WHEREOF both parties hereto have hereunto set their respective signature on the day, month and year first above written.





4

Signed for and on behalf

SUDAN LIBERATION MOVEMENT/ARMY

CHAIRMAN AND COMMANDER IN CHIEF

ABDOL WAHID MOHAMED AHMED ALNOUR ....

SUDAN LIBRATION MOVEMENT - SLM CHAIRMAN 01 APR 2014

In the presence of

Mohamed Zakaria

NAME **SIGNATURE OF WITNESS**

In the presence of

Abdellatif Abdelrahman

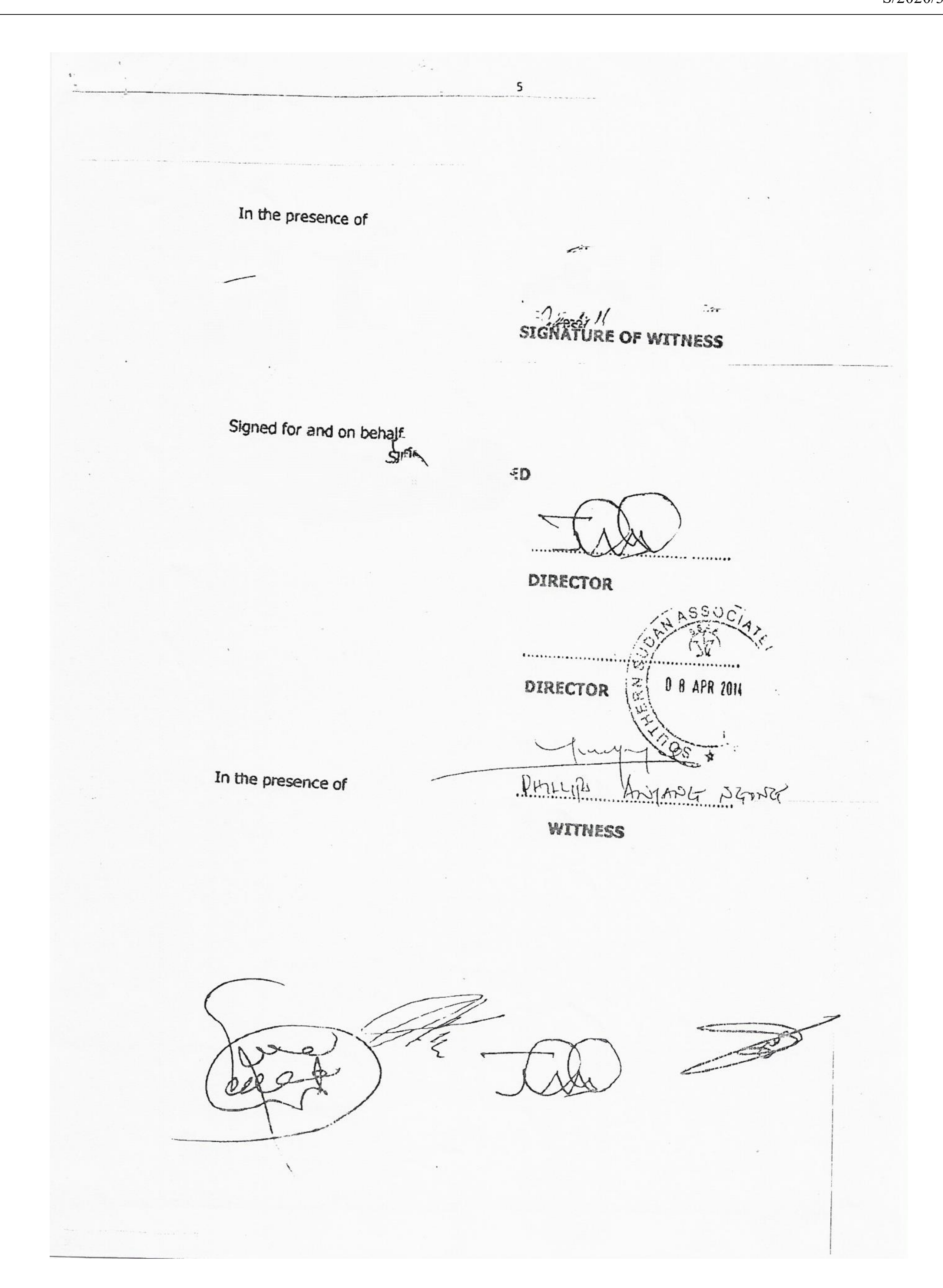
NAME **SIGNATURE OF WITNESS**

In the presence of

....

NAME **SIGNATURE OF WITNESS**

SOUTHERN SUDAN ASSOCIATED ... STATES 08 APR 2014


5

In the presence of

SIGNATURE OF WITNESS

Signed for and on behalf

DIRECTOR

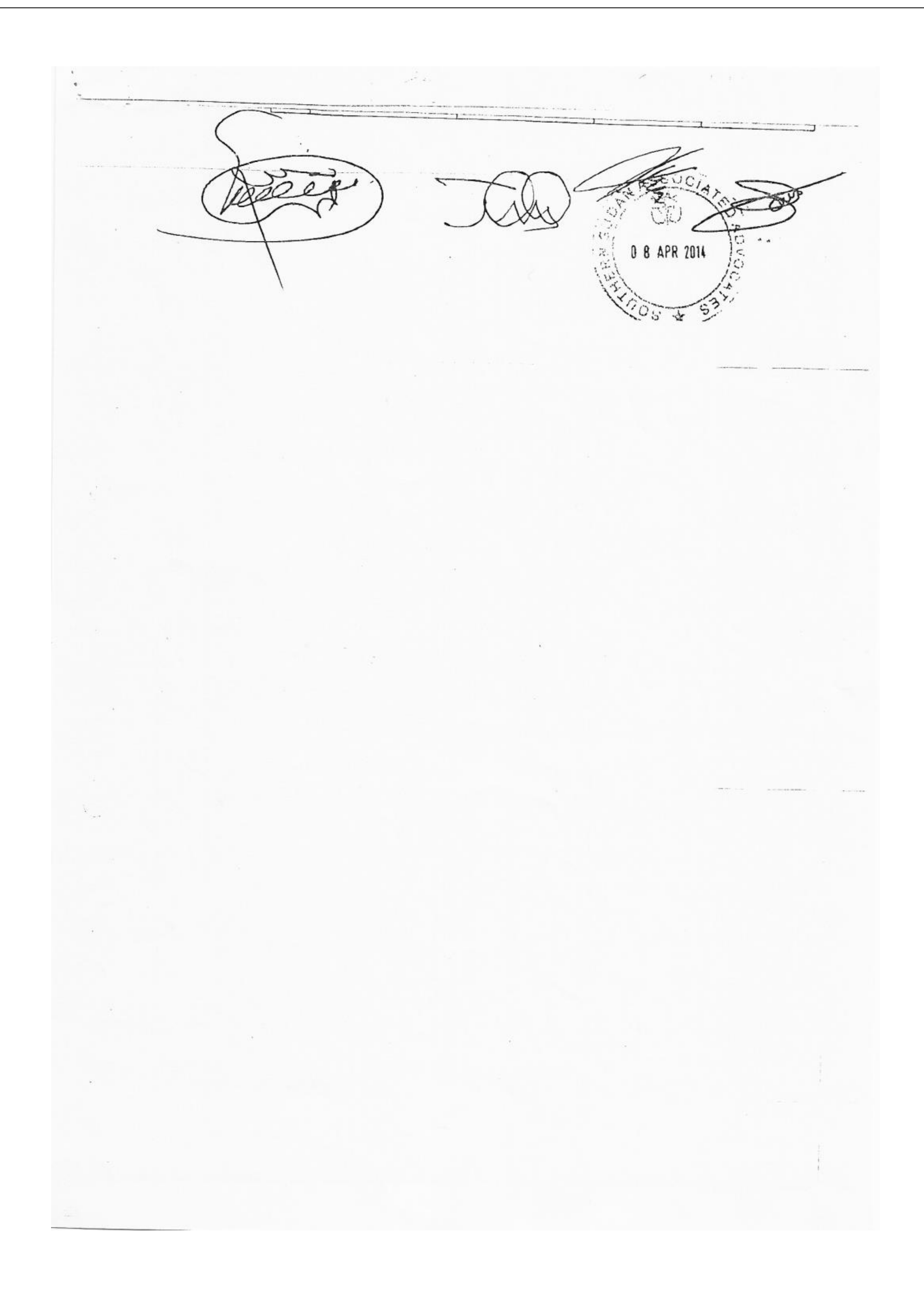
DIRECTOR

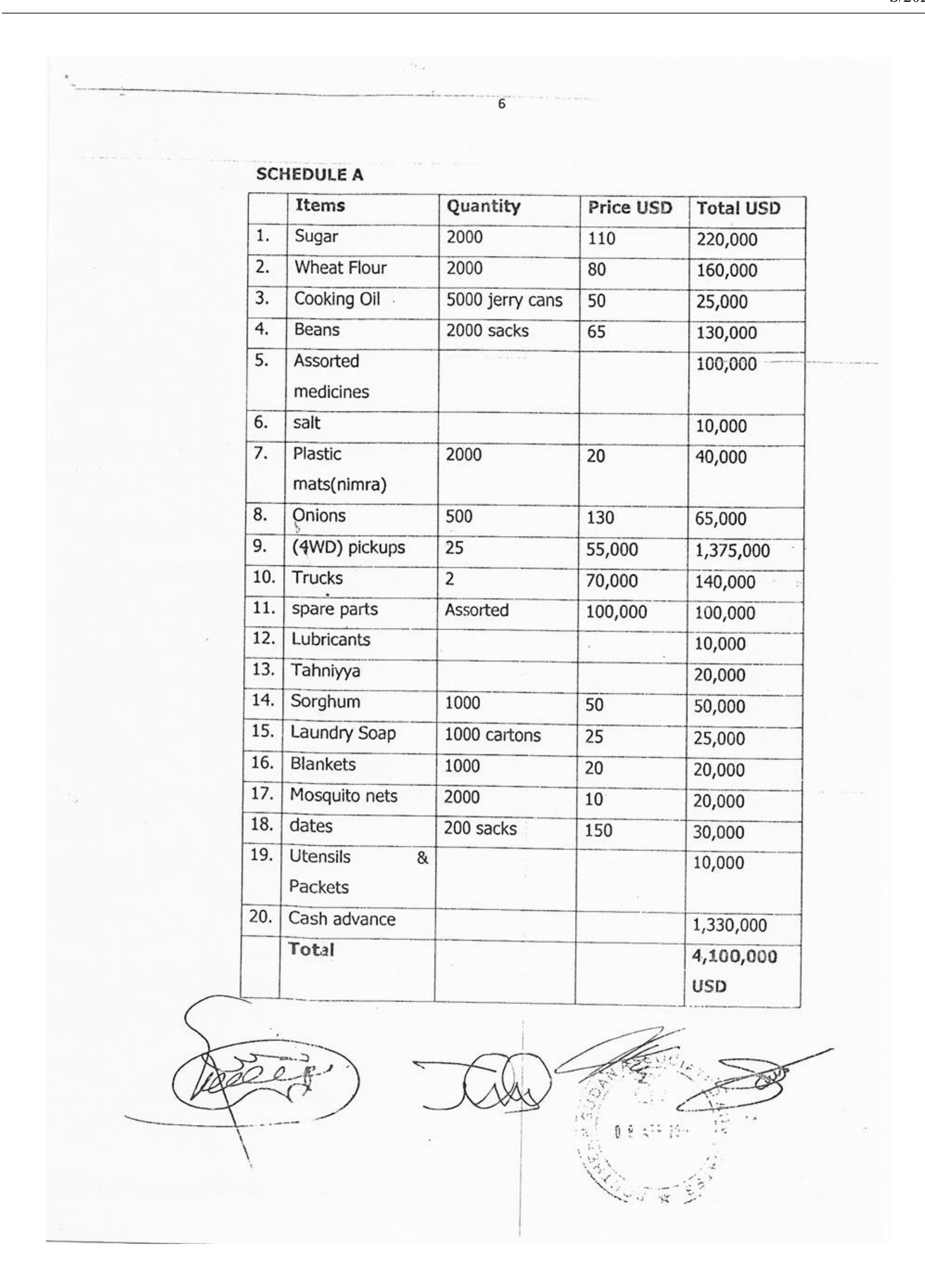
0 8 APR 2014

In the presence of

PHILLIP ANYANG NGONG

WITNESS


SOUTHERN SUDAN ASSOCIATED ADVOCATES
0 8 APR 2014



6

SCHEDULE A

	Items	Quantity	Price USD	Total USD
1.	Sugar	2000	110	220,000
2.	Wheat Flour	2000	80	160,000
3.	Cooking Oil	5000 jerry cans	50	25,000
4.	Beans	2000 sacks	65	130,000
5.	Assorted medicines			100,000
6.	salt			10,000
7.	Plastic mats(nimra)	2000	20	40,000
8.	Onions	500	130	65,000
9.	(4WD) pickups	25	55,000	1,375,000
10.	Trucks	2	70,000	140,000
11.	spare parts	Assorted	100,000	100,000
12.	Lubricants			10,000
13.	Tahniyya			20,000
14.	Sorghum	1000	50	50,000
15.	Laundry Soap	1000 cartons	25	25,000
16.	Blankets	1000	20	20,000
17.	Mosquito nets	2000	10	20,000
18.	dates	200 sacks	150	30,000
19.	Utensils & Packets			10,000
20.	Cash advance			1,330,000
	Total			**4,100,000 USD**

SCHEDULE B

	Items	Quantity	Price USD	Total USD
1.	Assorted Medicines			100,000
2.	Onions	500	130	65,000
3.	5 (4WD) Pickups		55,000	275,000
4.	2 Trucks		70,000	140,000
5.	Tahniya			20,000
6.	dates	200 sacks	150	30,000
	Total			**630,000 USD**

